الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

العنوان

تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية خلال الفترة(2001-2015)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتان:

دربال مريم
قاجة صباح

إشراف الأستاذ:

د. صايفي عمار

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: كعواش محمد	**جامعة: جيجل**	**رئيسا**
الأستاذ: صايفي عمار	**جامعة: جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: حناش إلياس	**جامعة :جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2017/2016

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له،الحمد لله وحده الذي وفقناإلى إتمام هذا العمل، ووهب لنا نعمة العلم ووفقنا في إنجاز هذه المذكرة.

نتقدم بفائق الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الأستاذالمؤطرالدكتور صايفي عمار الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة، وانتقاداته الهادفة التي أدت إلى إخراج هذه المذكرة في صورتها وشكلها النهائي.

كنا نتقدم بفائق الشكروالتقدير للجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه المذكرة والمتمثلة في الأستاذ كعواش محمد والاستاذ حناش إلياس.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة والعون من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....	V
الملخص.....	IV
فهرس المحتويات.....	VII
قائمة الجداول والأشكال.....	XI
قائمة الملاحق.....	XIII
المقدمة.....	أ – د
الفصل الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	05
تمهيد الفصل.....	06
المبحث الأول: تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	07
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأشكاله.....	07
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي مفهومه وأشكاله.....	11
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه وأهميته.....	12
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، محدداته و دوافعه.....	15
المطلب الأول: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	15
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	17
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر.....	20
المبحث الثالث: أثار الاستثمار الاجنبي المباشر.....	21
المطلب الاول: الآثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر.....	22
المطلب الثاني: الأثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر.....	23
خلاصة الفصل.....	28
الفصل الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتطور تدفقاته واتجاهاته عالميا	29
تمهيد الفصل.....	30
المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	31
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.....	31

المطلب الثاني: نظرية التحركات الدولية لرأس المال و نظرية أخطار التبادل.....	32
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج ونظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية.....	33
المبحث الثاني: اعتبارات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مؤشرات تحليله والعوامل التي أدت الى زيادة تدفقاته	37
المطلب الأول: اعتبارات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	37
المطلب الثاني: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر.....	41
المطلب الثالث: العوامل التي أدت الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	45
المبحث الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته عالميا في التاريخ المعاصر	46
المطلب الأول: بداية الاستثمار الأجنبي المباشر (1800-1913).....	46
المطلب الثاني: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر (1914-1945).....	48
المطلب الثالث: مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر (1945-1989).....	48
المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990 -2015).....	49
خلاصة الفصل.....	52
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	53
تمهيد الفصل.....	54
المبحث الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية بما فيها الدول العربية.....	55
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.....	55
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والتطور التكنولوجي.....	56
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المالية العمومية ودعم التجارة الخارجية.....	60
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة 2001-2015.....	63
المطلب الأول: أسباب توجه البلدان العربية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.....	63
المطلب الثاني: نظرة موجزة عن الاقتصاديات العربية.....	71
المطلب الثالث: معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.....	76
المبحث الثالث:وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	80

المطلب الأول: الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول العربية	80
المطلب الثاني: حصة البلدان العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2015).....	81
المطلب الثالث: تقييم أداء الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	89
خلاصة الفصل.....	95
الخاتمة العامة.....	97
قائمة المراجع.....	101
الملاحق.....	107

قائمة الأشكال والجداول

أ– قائمة الجداول :

الجدول	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المنافع– التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر	40
02	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913	47
03	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا خلال الفترة (1990–2015)	50
04	اتجاهات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (2001–2015)	82
05	حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا خلال الفترة(2001–2015)	85
06	حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (2001–2015)	87
07	حصة الدول العربية والدول النامية والمتقدمة والعالم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001–2015)	93

ب- قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
01	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا خلال الفترة (1990-2015)	51
02	تطور حركة واتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا خلال الفترة (2001-2015)	83
03	حصة الدول العربية من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2015)	86
04	حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (2001-2015)	88
05	متوسط قيمة مؤشر الأداء الفعلي حسب المجموعات الجغرافية لعامي 2012-2013	90
06	متوسط قيمة مؤشر الأداء الفعلي حسب المجموعات العربية لعامي 2014-2015	91
07	نسبة حصة الدول العربية والدول النامية والمتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي(GDP) خلال الفترة(2001-2015)	92

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	معدلات النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية والعالم خلال الفترة (2001-2014)	107
02	الحساب الجاري للمجموعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2014)	108

المقدمة

إن قضية الاستثمار الأجنبي المباشر تحتل مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية، عند صياغة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقد بات هذا الأخير يعتبر أحد المنافد الرئيسية لإنجاح عملية التنمية في الأجل الطويل، حيث أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما خلال النصف الثاني من القرن الماضي في دعم التنمية في اقتصاديات الدول النامية ولاسيما خلال العقدين الماضيين اللذان شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية الذي يفسر التغيرات التي طرأت في هيكل الاقتصاد العالمي وتوجه معظم الدول النامية الى اقتصاد السوق وتحرير التجارة والاستثمار.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يمارسه في النمو والتنمية في البلدان المضيفة كما أنه يحمل معه خصائص الاقتصاد النابع منه، ونظرا لأهميته أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشيط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة، فالاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لسد فجوة الموارد المحلية وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير.

هذا وتحتاج الدول العربية إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وخلق مزيد من فرص العمل وتقليص الفقر بالاضافة إلى الحاجة الماسة إلى الأساليب التكنولوجية الحديثة، وذلك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من المزايا التي يوفرها الاستثمار الاجنبي المباشر.

الإشكالية:

مع مطلع القرن الحالي، أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أحد الأدوات المشهورة والمرغوبة في نفس الوقت للنهوض باقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية، والقناة المفضلة لدخول الأسواق العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا مع تزايد وتيرة العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة. وصارت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحجم كبير أحد مؤشرات قياس نجاح السياسة الاقتصادية، بحجة أن جلب الكثير من هذه الاستثمارات دليل على سلامة السياسة الاقتصادية التي تمكنت من تحسين بيئة الأعمال، كانت الإشكالية التالية:

- **ما مدى قدرة الدول العربية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟.**

الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بجوانب الموضوع وإبراز حقيقة الإشكالية إرتأينا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهو الإستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي أشكاله، محدداته، ودوافعه؟.

2- ماهي أهم العوامل التي أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وماهي مختلف تطوراته عالميا؟ وماهي أثاره المحتملة على الدول المضيفة؟.

3- ماهي حصيلة الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرخلال الفترة(2001-2015)؟.

الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف الاسئلة الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

1- تتنوع وتتطور أسباب قيام الاستثمارات ت الأجنبية المباشرة عبر الزمان والمكان و ظروف المستثمر.

2- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل ورفع الإنتاجية ومعدل الإستثمار، وتتوفر الدول العربية على جميع المقومات الاساسية لإجتدابه الامر الذي يفسر تزايد حصتها من تدفقاته.

3- للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا ايجابية و أخرى سلبية على اقتصاد البلد المضيف له.

أهمية الموضوع:

الدور الدي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التنمية الاقتصادية في العالم، الأمر الذي مهد إلى البحث عن الفرص المتاحة لإجتدابه والإستفادة من مزاياه وبالتالي زيادة ندفقاته، ولأن الإستثمار الأجنبي المباشر قد تحكمه محددات خاصة جعل من الضروري تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى البلدان العربية خلال فترة الدراسة .

أهداف الموضوع:

من خلال دراستنا هذه نسعى الى تحقيق الأهداف التالية :

1- اعطاء نظرة شاملة عن مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر مع تحديد أهميته وخصائصه ومختلف أثاره.

2- معرفة أهم العوامل التي أدت إلى زيادة تدفقاته.

3- التعرف على مخنلف الظروف التي تميز مناخ الاستثمار في البلدان العربية. من الاستثمار الأجنبي المباشر .

4- معرفة رصيد الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2015).

5- إثراء المعرفة الشخصية في هذا الجانب من جوانب المعرفة الاقتصادية من خلال الاطلاع على البحوث النظرية والدراسات الميدانية السابقة المتاحة.

أسباب إختيار الموضوع:

يمكن إيجاز أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى :

1- تباين مواقف الاقتصاديين والسياسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر، دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع.

2- حاجة الدول العربية للإستثمارات الاجنبية المباشرة من أجل تحفيز نموها الإقتصادي وتعزيز حيويته.

3- معرفة مدى ملائمة عوامل جدب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وحصتها من تدفقاته .

4- الميول الشخصي لدراسة مثل هذا الموضوع .

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن العشرين باهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين في الجامعات ومراكز البحث وكدا المؤسسات والهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية و الدولية، وهذا راجع لكونه أحد أهم تدفقات الإستثمار الدولي والذي يتزايد حجمه بشكل سريع في العقدين الأخيرين. ومن بين الدراسات الي تناول الإستثمار الاجنبي المباشر مايلي:

1- سحنون فاروق،"**قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستر في علوم التسيير2009-2010، هدفت الدراسة إلى محاولة بناء نمودج إقتصادي يبرز تأثير أهم المؤشرات على الإستثمار الاجنبي المباشر.

2- فارس فضيل، "**أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية**"، مذكرة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006.

3- بن داودية وهيبة،"**واقع وأفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)**"، مذكرة مقدمة صمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2004-2005 .

4-خيالي خيرة،" **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي في الدول النامية** "، مدكرة مقدمة ضمن صمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015-2016.

وسنحاول في دراستنا هذه القاء نظرة عن المناخ الاستثماري للدول العربية ومعرفة حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على المنطقة العربية، وذلك من خلال محاولة إبراز تطور تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشرفي الدول العربية، أما فيما يتعلق بالإطار الزمني فإننا نركز على الفترة الممتدة من (2001-2015).

صعوبات الموضوع :

عند قيامنا بهذا البحث واجهتنا بعض الصعوبات أهمها:

- تضارب الإحصائيات وإختلافها من هيئة إلى أخرى.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

إن طبيعة هذه الدراسة تتطلب تبني مجموعة من المناهج للوصول الى الإجابة عن الإشكالية واحتبار صحة الفرضيات حيث تم الإعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك لسرد المفاهيم العامة والأساسيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها، وكذا في وصف وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بالاضافة الى المنهج التاريخي لعرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

محتويات الموضوع:

في محاولة للالمام بكل جوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة الفرضيات التي تم الانطلاق منها، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة مع وجود تمهيد وخلاصة لكل فصل، تليهم خاتمة عامة تتضمن نتائج وتوصيات البحث، حيث تم تخصيص الفصل الأول لتقديم مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ابراز خصائصه، أشكاله، محدادته ودوافعه وأثاره الايجابية والسلبية على الدول، بينما تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة النظريات المفسرة له ومختلف تطوراته وأهم اتجاهاته و العوامل التي ادت الى زيادة تدفقاته ومؤشراته، في حين خصصنا الفصل الثالث لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية من خلال التطرق لأهميته بالنسبة للدول العربية وأسباب لجوء الدول العربية إليه و المعيقات التي تقف في وجه اجتدابه من قيل الدول العربية وإبراز مصيبها من تدفقات الاسنثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، دوافعه و محدداته

المبحث الأول: تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، محدداته ودوافعه

المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل:

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات، فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، والكفيل بتوفير مناصب الشغل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي والوسيط أو بهدف التصدير، وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل، لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيقه وتوجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به أي وضع سياسة استثمارية رشيدة. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر الاقتصادية المهمة، كونه وسيلة تمويل تلجأ إليها الكثير من الدول في العالم سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو المتخلفة.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، دوافعه وأثاره.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأشكاله

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار نذكر منها:

أولا: تعريف الاستثمار بالمعنى الاقتصادي

– يعرف الاستثمار على أنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".

إن التعريف السابق للاستثمار لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، بغرض زيادة حجم طاقاتها الإنتاجية، بل يشمل أيضا تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة، أو تجديد هذه الطاقات، إذ من المعلوم إن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجي معين، وإن المحافظة على قدرتها الإنتاجية على مدار عمرها الإنتاجي، تحتاج إلى عمليات صيانة وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة.

– كما يعرف الاستثمار على انه:" تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية "[1].

– ويعرف أيضا على إنه:" تكوين رأس المال العيني الجديد الدي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية"[2].

ثانيا: تعريف الاستثمار في الإدارة المالية

– يعرف الاستثمار على أنه:" اكتساب الموجودات المالية في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع "[3].

[1] محمد بشير علية، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الاسلامي**، الطبعة الأولى، دار الكندي، الاردن، 2004، ص40.

[2] علي لطفي، **دراسات اقتصادية**، الطبعة الثانية، 1999، ص216.

[3] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار واثاره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار زاية للنشر والتوزيع، الاردن،2012، ص18.

– ويعرف أيضا على أنه: "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية، للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار على انه :"هو كل الأموال المستقطع من الدخل المستخدمة في العمليات الانتاجية من اجل تكوين راس المال".

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار

تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة ادواتها أو نوع ملكيتها أو المكان الجغرافي لتواجدها أو جنسية القائم بها...الخ، فيما يلي سنعرض بعض هذه التصنيفات.

أولا– من حيث نوعية الاستثمار

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفق هذا المعيار وهي:[2]

– **استثمارات اقتصادية:** تهدف إلى إنتاج سلع و/أو خدمات تخصص للاستهلاك و/أو الاستثمار.

– **استثمارات اجتماعية:** تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد.

– **استثمارات إدارية:** تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه.

– **استثمارات في الموارد البشرية:** تقوم على التنمية البشرية وتتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية وأنواع أخرى من التعليم فالاستثمار يركز على الثروة البشرية .

ثانيا– من حيث الطبيعة القانونية

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع هي[3]:

ـ استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

ـ الاستثمارات الخاصة: ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص20.

[2] منى محمود ادلبي، **سياسة الحوافز الضريبية واثرها في توجيه استثمارات في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص ص86–87.

[3] منصوري الزين مرجع سبق دكره ص23.

_ الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الحاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

ثالثا– من حيث أذاة الاستثمار:

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى:[1]

– **الاستثمارات الحقيقية أو المادية:** وتسمى أيضا بالاستثمارات الاعمال أو المشروعات، ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب.

– **الاستثمارات المالية:** وهي شراء تكوين رأس مالي موجود وهذا يعني شراء حصة في رأس المال او حصة في قرض تعطي لمالكها حق المطالبة بالأرباح او الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة.

– **الاستثمارات المعنوية:** وتتعلق بامتلاك أو كسب المعارف والأصول الفكرية كشراء التراخيص او إنجاز أعمال بحثية علمية وتكوين العمال...الخ.

رابعا_ من حيث المدة الزمنية

وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف وهي[2]:

_ استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لآنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

_ استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة .

_ استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصف عامة، وهى تتطلب لرؤوس أموال ضحمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص ص37–38.

[2] طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص ص13–14.

خامسا_ من حيث الأهمية والغرض

وتنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها[1]:

– **استثمارات التجديد:** وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

_ استثمارات النمو: هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الأخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

_ الاستثمارات المنتجة والغير منتجة: وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج مع تحسين النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

_ الاستثمارات الإجبارية: وتكون إما اقتصادية أو الاجتماعية فلاجتماعية هي التي تهف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها تلبية 45/لحاجات المختلف للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخيرات كما ونوعا.

_ الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال و استهلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

_ استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتوجها.

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص 25.

سادسا_ من حيث الموطن

وتنقسم الاستثمارات إلى قسمين [1]:

_ الاستثمارات الأجنبية: وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر)، فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أوفي صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها.

_ الاستثمارات المحلية: وتتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي مفهومه وأشكاله

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي

– "هو استثمار يقوم به مستثمر أجنبي بأي نوع من الأرصدة متضمن ملكيات ملموسة وغير ملموسة و حقوق ملكية متعلقة بالأسهم والأشكال الأخرى من الشراكة وحقوق الملكية الفكرية والخبرة الفنية" [2].

– كما يمكن تعريفه: " إنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الاموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر"[3].

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي

يهدف الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في[4]:

– تكوين الأصول المادية والبشرية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية كإنشاء المصانع واستصلاح الأراضي أو بشكل غير مباشر كإنشاء الطرق والسدود.

---

[1] منى محمود ادلبي، مرجع سبق دكره، ص88.

[2] إبراهيم متولي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001، ص27.

[3] زغيب شهرزاد، الاستثمار **الأجنبي في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد08، بسكرة، 2005، ص72.

[4] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص42.

– تحقيق العائد الاستثماري كالنفع العام المتحقق من اقامة شبكة الطرق أو إنشاء مدارس وجامعات تعليمية وتدريبية.

– تكوين الثروة وتنميتها ويتمثل ذلك حينما يسعى الفرد إلى تكوين المدخرات.

– المحافظة على قيمة الموجودات، اذ يسعى المستثمر الخاص إلى تنويع مجالات استثمارية.

–الاستثمار في العنصر البشري كالتعليم والتدريب والإنفاق الاستثماري على الأبحاث والدراسات العلمية.

– مصدر من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي

يمكن التمييز بين شكلين من أشكال الاستثمار الأجنبي وهما[1]:

أولا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وتعرف هذه الاستثمارات على إنها "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته و ذلك سعيا وراء ربحا أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة ، فضلا على قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة وقد يكون هذا المشروع مشروعا للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع أخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي".

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة

ويقصد بالاستثمارات الأجنبية غير مباشرة "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية وذلك دون إن يقوم هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع ولكن لهم الحق في الحصول الأسهم والسندات المملوكة و يعتبر هذا الاستثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر لذلك يسمى بالنقود الساخنة".

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه وأهميته

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعاريف خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

[1] عصام عمر مندور ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص ص11،12.

اولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

– هو:" عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما حيث يستعمل أصوله في بلدإن أخرى دولة مضيفة مع نية تسيرها"[1].

ثانيا: تعريف OCDE

– "هي كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها عبارة عن مستثمر أجنبي إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد أخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي"[2].

ثالثا: تعريف FMI

– "إن الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة للفوائد الدائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج الميدان المستثمر من أجل إن تكون له القدرة على اتخاد القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة"[3].

رابعا: تعريف عبد السلام أبو قحف

– "هو عبارة عن تملك جزئي للطرف الأجنبي للمشروع الاستثماري سوآءا كان المشروع إنتاجيا أو خدميا" [4].

خامسا: تعريف فرانسوا كسني

– "يكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10% فما أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة"[5].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: بأنه تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها بصفة مباشرة سوآءا كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات، كما يقصد به الاستثمار الوافد المباشر من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة أو متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة.

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص251.

[2] OCDO. Définition de références. détail investissements internationonaux.1983.p.14

[3] Annuel de F.M.I 4eme Edition .p66

[4] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 1992، ص220.

[5] نفس المرجع السابق ص 222 .

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات الأجنبية أهمها[1]:

أولا: انخفاض درجة التقلب :

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قرن مع القروض المصارف التجارية والتدفقات الحافظة الأجنبة، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، اضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الاخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء وفي المقابل تعتبر بقية الاستثمارات الأجنبية قصيرة الاجل تتأثر كثيرا بالأزمات .

ثانيا: تجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الاخير عبر مختلف إنحاء العالم، وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات إن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، و النسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول أسيا وأمريكا اللاتينية.

ثالثا: معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في العقدين الماضيين مما جعله يكون محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تهتم الكثير من الدول النامية بما فيها الدول العربية اهتماما كبيرا بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دعامة من دعامات نمو اقتصادها وعاملا لرفع طاقاتها الإنتاجية وتحسين أداءها بشكل عام، وفي هذا الصدد يمكن توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في[2]:

– امداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول ودلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما إنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

– المساهمة في خلق فرص العمل، ورفع إنتاجيته للحد من مشكلة البطالة.

---

[1] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1999–2000، ص37.

[2] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، 45.

– رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جدب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، وبالتالي ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات .

– تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات اضافة إلى أنه:

يعتبر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للدولة المستضيفة مقارنة معال استثمار الأجنبي الغير مباشر يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، محدداته ودوافعه

تختلف أشكال ومحددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات لهدا سوف نقوم بهذا المبحث بتناولها كل على حدى

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد عدة صور للاستثمار الأجنبي المباشر وندكر منها [1]:

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

يرى **كولدي** إن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان أو شخصان معنويان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا الي الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع و العلاقات التجارية فيرى إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

أولا: مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة:

– الاستثمار المشترك يساهم بصفة عامة في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية .

– خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع.

– تحسين في ميزان المدفوعات عن طريق فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

– تنمية قدرات المدراء الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلقية مع الأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة .

[1] عصام عمر مندور مرجع سبق ذكره، ص 17.

– يعتبر من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا ويرجع هذا إلى تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن تم ترتفع درجة الاستقلال .

ثانيا: عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة:

– إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأس المال الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.

– نظرا لانخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروعات مما يصبح من المحتمل إن تقل اسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة المضيفة الخاصة بفرص التوظيف أو التحديث التكنولوجي أو اشباع حاجات السواق المحلية[1] .

الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات في حين نجد إن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التسريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار والسبب في ذلك هو الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها نت أثار سياسية واقتصادية كسيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية [2].

أولا: مزايا الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

– إن كبر حجم المشروعات وما يؤدي إلى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة تؤدي إلى المساهمة الجيدة في اشباع حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات المختلفة مع احتمال تقليل الواردات ووجود فائض للتصدير وما يترتب على ذلك من تحسين في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة .

– نظرا لكبر حجم هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمشروعات المشتركة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تكمن في إن الدولة المضيفة تخشى أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مطبعة الاشعاع الفنية للنشر، مصر، بدون طبعة، 2003، ص 248.

الفرع الثالث: مشروعات أو عمليات التجميع

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرفين طرف وطني وطرف أجنبي، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدقيق العمليات وطرق التخزين والصيانة .....الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي متفق عليه ومشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي[1].

الفرع الرابع: المناطق الحرة

منطقة التجارة الحرة هي صورة تكاملية تلغى فيها الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى على حركة السلع بين دولتين أو أكثر، على إن تحتفظ كل دولة عضو بحقها بتحديد مستوى رسومها الجمركية اتجاه العالم الخارجي، حيث تعمل منطقة التجارة الحرة على توحيد الأسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي[2].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المحددات التي تلعب دورا مهما في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولعل أهمها:

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دول معينة منها عن غيرها ومن هذه المحددات ما يلي[3]:

أولا: درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة وفي سبيل التعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة ومن هذه المقاييس:

*نسبة الصادرات إلى الناتج القومي.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 249.

[2] نفس المرجع السابق ص250.

[3] اميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر**، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، 2004-2005، ص17.

*درجة التركيز في الصادرات.

ثانيا: القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

تمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الرئيسية في جدب الاستثمارات الأجنبية فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي أدى ذلك إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح ويمكن تعريف التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها :

*الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

*معدل نمو الصادرات.

ثالثا: القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

إن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة وما تتخذه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك، إن النجاح في ذلك يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات أهمها:

*قيمة الاحتياطات ومعدلات التغير بها .

*نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي.

*شروط التجارة وقوة اتجاهاتها.

رابعا: السياسات المساعدة لجذب هذه الاستثمارات:

في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات اللازمة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة إلى أخرى ومن هذه السياسات:

*الاعفاء الضريبي .

*القيود على التحويلات والأرباح والفوائد*الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص[1].

خامسا: خصائص اقتصادية أخرى:

تتمتع الدول النامية بميزات خاصة تساعد على جدب هذه الاستثمارات أهمها الاستفادة من الكثافة البشرية الموجودة بها حيث تنخفض تكلفتها في ظل سوق غير تنافسي للعمل لذا فإن استمرار،هذه الاستثمارات يعتمد على مدى كثافة هذا العمل وإنتاجيته[2].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص18.

[2] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص110.

الفرع الثاني: المحددات السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية التي قد لا توليها الدول النامية أهميتها بالرغم من التركيز عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات ومن هذه المحددات نجد :

أولا: درجة الاستقلال السياسي:

إن الاستقلال السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه على استقرار الاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس عليها سلبا، ويتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال:

*احتمالات الحروب.

*النظام السياسي.

*معدل التغير في الإدارة الاقتصادية والسياسية.

ثانيا: التوجه السياسي ومدى استقراره:

ويقصد به اتجاه الإدارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية فالاستثمار الأجنبي يميل إلى الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته على عكس الدول الاشتراكية، لذا فإن اتجاه إدارة الدولة السياسي سوف يكون له تأثيره الموجب أو السالب على حركة هذه الاستثمارات.

ثالثا: محاولات التأميم واحتمالاتها ومدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:

إن التدخل الحكومي يتسم دائما بعدم الكفاءة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية نظرا للتحيز في استخدامها مما يثير المخاوف للاستثمار الأجنبي كما إن محاولة التأميم أو المصادرة التي تمت أو احتمالات قيامها سوف يكون تأثيرها سلبيا على فرص هذا الاستثمار ومعدل زيادته[1].

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن من الطبيعي بأن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع التي تجعل كل منهم يسعى إلى العمل مع الطرف الأخر لتحقيق تلك الأهداف والدوافع من أجل الحصول على مصلحة ، ويمكن التمييز في دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بين دوافع الخاصة بالمستثمر، والدوافع الخاصة بالدول المضيفة.

[1] عصام عمر مندور مرجع سبق دكره، ص 84.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الافراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدولة الأم فيما يلي[1]:

_ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة الاستثمارات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية.

_ الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جدب الاستثمارات الأجنبية إليها.

_ إيجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

_ الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيث إن أجرة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة وبالتالي عامل مشجع أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمرون للحصول عليه.

_ ومن أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة يفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

_ سهولة قيام الشركات الأجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمات وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

_ استفادة الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذ إنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان المضيفة

أما فيما يخص الدوافع التي تسعى إلى تحقيقها الدول المضيفة للاستثمار نذكر[2]:

_ مساهمة المستثمر الأجنبي في معالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو تقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.

---

[1] دريد محمود السامرائي، الاستثمار **الأجنبي المعيقات والضمانات القانونية**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.

[2] زينة لحميرة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2013-2014، ص 14.

– جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التخفيف من حدة البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس صناعات جديدة وقطاعات مختلفة مثل السياحة، المصاريف، التأمين....الخ.

– الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا والاستفادة من مختلف المعارف بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية ومن جهة أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر.

– اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي دوليا، وبالتالي تنويع اقتصادها.

– جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع–بحسب تفضيلها– إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية.

– يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، ومنعش للاستثمار المحلي ومكملة للموارد المحلية.

المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن تتحقق العديد من الأثار الايجابية نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر وهو أمر يتوقف على طبيعة هذا الاستثمار والمجالات التي يستخدم فيها والجهة المصدرة والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف والسياسات التي تحكم عمله، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى تحقيق أثار سلبية من خلال عمل مشروعات هذا الاستثمار

المطلب الأول: الأثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

ثمة أسباب عديدة أدت إلى الاعتقاد بأنه للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا إيجابية على الدول المضيفة تتمثل في ما يلي[1]:

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات الجديدة وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية.

[1] سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية للدول النامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ، ص23.

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر يذكي روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ إنه يصبح من الواجب على كل مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء إن توسع وتطور منشآتها.

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري.

– يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر إن يكون عاملا في التخفيف من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات متعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث إن هذه الشركات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة، كما تخلق فرصا وظيفية بشكل غير مباشر من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين، و قد ينشأ عن ذلك أثر مضاعف، حيث إن خلق وظيفة واحدة مباشرة يؤدي إلى خلق عدد من الوظائف غير المباشرة المطلوبة لتأمين متطلبات الوظائف المباشرة.

– يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع الحصيلة الضريبية للحكومة، نتيجة لارتفاع المداخيل والأرباح التي تخضع للضريبة.

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها أو بجعله منتجا لأسواق أخرى.

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة لتمويل الاستثمارات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت تشكو من حدة المديونية المتفاقمة، إذ أن عملية التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية يتطلب دفع الأعباء الثابتة، غير إنه على العكس بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا الأخير لا يعتبر مكلفا للدول المستقبلة له[1].

المطلب الثاني: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

مما لاشك فيه إنه على الرغم من إن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثار إيجابية إلا إن له أيضا أثار سلبية، هذه الأثار يمكن تقسيمها إلى أثار اقتصادية، سياسية واجتماعية.

[1] نفس المرجع السابق، ص 35.

الفرع الأول: الأثار السلبية الاقتصادية

يمكن تقسيم الأثار السلبية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يلي[1]:

أولا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الادخار المحلي

قد ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الدخل ولكن ليس من المؤكد إن تتجه هذه الزيادة أو الجزء الأكبر منها إلى الادخار، وإنما تتجه إلى الاستهلاك، وذلك نتيجة لارتفاع الميول الاستهلاكية في الدول الغنية، كما إن وجود الخبراء والعاملين الأجانب يعمل على خلق عقلية استهلاكية في حين إن المطلوب هو عقلية ادخارية استثمارية.

إن الزيادة في الدخل المترتبة على الاستثمارات الأجنبية قد تكون من الضخامة بحيث يصبح لها وقع كبير على المدخرات المحلية وإن الأثر الادخاري قد يضيع بسبب احتمال توزيع الدخل في غير صالح رأس المال المحلي، وخاصة عندما تؤدي المنافسة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى تخفيض أرباح الصناعات المحلية ذات المركز التنافسي الأضعف بالمقارنة بالصناعات المحلية ومن تم يحدث انخفاض في المدخرات المحلية.

ثانيا: الاثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والوفرات الخارجية

كثيرا ما تنجح هذه الشركات في إغراء الكفاءات المحلية النادرة للعمل معها في الخارج الأجور وحيث تنخفض تكلفتها في ظل سوق غير تنافسي للعمل لدا فإن استمرار الكثافة البشرية الموجودة بها تتمتع الدول النامية بميزات خاصة تساعد على جدب هذه الاستثمارات أهمها الاستفادة من المزايا العالية، مما يترتب عليه حرمان المشروعات المحلية القائمة أو التي يمكن إن تقام منها، فضلا عن ذلك، فإن الشركات الدولية لا تعطي الدول المضيفة الحق في الاطلاع والحصول على كل المعرفة التكنولوجية أو الخبرات التنظيمية التي تمتلكها، حتى تضمن المحافظة على مركزها الاحتكاري المتفوق.

كذلك فإن احتمال نمو صناعات محلية تتكامل خلفيا أو أماميا مع المشروعات الأجنبية قد لا يكون كبيرا، ذلك لان لدى هذه الشركات ميلا عاليا لاسترداد معظم مستلزمات إنتاجها من الخارج من ناحية ولعدم تركيز كل مراحل الإنتاج في بلد واحد من ناحية ثانية، والدفع الأساسي للشركة الدولية ليس هو تنمية الموارد

[1] عصام عمر مندور، مرجع سبق دكره، ص94.

المحلية لكل دولة مضيفة على حدى، وإنما هو تعظيم أرباح هذه الشركة على نطاق عالمي، وليس هناك أية ضرورة منطقية لاتساق هذا الهدف مع استخدام الموارد المحلية لدولة متخلفة بدلا من الاستيراد[1].

ثالثا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والموارد العامة للدولة

إن ما قد يترتب على وجود المشروعات الأجنبية من زيادة في الموارد العامة للدولة ومن ثم زيادة في إمكانيات الإنفاق التنموي، ينبغي ألا ينظر إليه كمكسب صافي، ففي سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تكون الدول المتخلفة سخية أكثر من اللازم وذلك نظرا للتنافس الشديد فيما بينها على المتاح من الأموال الأجنبية، لذلك تقوم بمنح الإعفاءات لضريبية وتخفيض التعريفات الجمركية على بعض الواردات و إعطاء تسهيلات ومزايا خاصة للمستثمرين الأجانب، وهذه اشياء لها تكلفتها التي تتمثل في ضياع موارد محتملة او ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن استخدامها في أغراض أخرى تفيد التنمية المحلية[2].

رابعا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والنقد الأجنبي

إن الأثر الإيجابي على النقد الأجنبي لا يلبث بعد مدة إن ينقلب إلى أثر سلبي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي ليس فقط لتحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، وإنما أيضا لدفع الفوائد وثمن استخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الفنية، وغير ذلك من المدفوعات وهذا فضلا عن تحويل جزء من مرتبات الأجانب العاملين في هذه المشروعات للخارج[3].

خامسا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا

إن الأثر غير المباشر المتمثل في تغدية الاقتصاد بتكنولوجيا جديدة ومهارات وأساليب إدارية وفنية متقدمة وغير ذلك من الوفرات الخارجية وهذا هو النمط الشائع للاستثمارات التقليدية في مجالات البترول، لدرجة إن البعض يرى فيها مجرد استثمارات جغرافية بمعنى إنها استثمارات تقع جغرافيا في الدول المتخلفة ولكنها لا تكون متكاملة مع اقتصاديات هذه الدول وإنما تكون متكاملة مع اقتصاديات الدول المصدرة لرأس المال[4].

---

[1] نقس المرجع السابق، ص 95.

[2] نقس المرجع السابق، ص 96.

[3] ايهاب عز الدين نديم، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، العدد الثاني،2011 ص 546.

[4] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص97.

سادسا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

على الرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، إلا هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة، حيث إن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الدولة الأم في الاسواق العالمية أو لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التقليدية[1].

سابعا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

فالزيادة في العمالة قد لا تكون كبيرة نظرا لتفضيل الشركات الدولية استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية من جهة، ولأن ما قد يطلب بطريق غير مباشر من العمالة في فروع الإنتاج التي تخدم الاستثمار الأجنبي بتقديم مدخلات أو تسويق منتجات المشروع الأجنبي قد لا يكون كبيرا، بالإضافة إلى إن الشركات الأجنبية تميل إلى استخدام أعداد كبيرة من غير العناصر –المحلية، إما لارتفاع المهارات المطلوبة وإما تجنبا للإنفاق على تدريب وتعليم العناصر المحلية الذي قد يؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج.

ثامنا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والدخل

يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويها لأنماط الإنتاج والاستهلاك وبالتالي سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل فطبيعة السلع والخدمات التي تجدب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع لآنها تتناسب مع حاجات وأذواق الفئة من المستهلكين ذات الدخل المرتفع، كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين[2].

الفرع الثاني: الأثار السياسية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع والإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تحد من نشاطه الاستثماري والتي تحد من نشاطه وهو أشد هذه الأخطار، و تختلف هذه المخاطر من بلد إلى آخر.

وعادة ما يتعرض الاستثمارالأجنبي إلى هذه المخاطر نتيجة تغير النظام الحاكم وما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية والاقتصادية للنظام الجديد، والمخاطر الناجمة عن حالات عدم الاستقرار مثل: حوادث الشغب، وحوادث العنف والإرهاب، كذلك قد تدفع الشركة الدولية ثمن سوء العلاقات بين دولتها وبين

[1] نفس المرجع السابق، ص98.

[2] نفس المرجع السابق، ص547.

الدولة المضيفة، والجدير بالذكر إن بعض الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية أو القرارات الأممية تعرقل نشاط الشركات الدولية في بعض الدول أو بعض مجالات النشاط . فدول جامعة الدول العربية وقعت على اتفاقية تحرم التعامل مع الشركات الإسرائيلية وتقاطع أي شركة أجنبية تتعامل مع إسرائيل، وقد اضطرت شركة "ماكدونالدز" في أغسطس 1999 إلى إغلاق فرع لها أنشأته داخل مستوطنة إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد إن هدد العرب بوقف التعامل مع شركة ماكدونالدز[1]

ولنتذكر الحصار الاقتصادي على ليبيا وعلى العراق وعلى دول أخرى يمنع تعامل الشركات الدولية مع هذه الدول في حدود ما ينص عليه قرار الحصار. كما إن الولايات المتحدة الأمريكية تمنع شركاتها الدولية النفطية من التعامل مع إيران، وليس المقام هنا لعرض كل أشكال الأخطار السياسية التي تعرقل انسياب الاستثمار خارج حدوده الوطنية، وإنما التأكيد على إنه لا توجد دولة خالية من المخاطر السياسية كما إن مصدر هذه المخاطر ليس بالضرورة هو على الدوام البلد المضيف للاستثمار، فقد يكون البلد المصدر للاستثمار أو هيئة إقليمية أو دولية مثل جامعة الدول العربية أو منظمة الأمم المتحدة أو الهيئات التابعة لها هي مصدر هذا النوع من الأخطار، وتعاني الشركات الأمريكية بصفة خاصة، والغربية بصفة عامة، من آثار السياسات السلبية لحكوماتها، ومن تاريخها الاستعماري البغيض، وكثيرا ما تتعرض هذه الشركات في دول عديدة لأعمال عنف وتخريب ردا على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، أو ردا على التاريخ السياسي السلبي الطويل لهذه الحكومة في المنطقة العربية[2].

الفرع الثالث: الأثار الاجتماعية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

ويمكن تلخيصها في[3]:

أولا: زيادة التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين طبقات المجتمع

إن الفئة التي تعمل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تحقق دخلا مرتفعا والفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي ايضا فئة الأغنياء التي تزداد رفاهيتها، وهكذا يزداد التفاوت الاقتصادي بين طبقات نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار **الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007-2008 ص122.

[2] نفس المرجع السابق، ص .122

[3] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ثانيا: تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة التي تلوث البيئة

وتتركز الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية وصناعة الاسمنت والأسمدة بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي و الشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بدلك في معظم الدول النامية.

ثالثا: الأثار السلبية على القيم والأخلاق

ويرى بعض المعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر إن هذا الاستثمار يساهم في نقل أفكار وأراء وممارسات بعضها مشروع والبعض الأخر غير مشروع مما يؤدي إلى افساد أخلاق و عقائد الدول المضيفة للاستثمار الأمر الدي يؤثر سلبيا على القيم التراث والثقافة[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص 103.

خلاصة الفصل

يتضح من خلال الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يعد ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير، كما أنه يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي الاستثمارات الأخرى،اذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حصة ثابتة للمستثمر المقيم في بلد ما في مشروع مقام في اقتصاد أخر، إذ يعتبر الاستثمار الاجنبي استثمارا مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى شركات الأعمال .

وهناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر من بينها الاستثمار المشترك والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وللاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الدوافع منها دوافع خاصة بالمستثمر أهمها ايجاد أسواق جديدة للمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض من السلع التي لا تستطيع تسويقها في موطنها، ومنها دوافع خاصة بالبلدان المضيفة أهمها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة ومنه التخفيف من حدة البطالة وذلك من خلال اقامة مشروعات كثيفة، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة ايجابيات من بينها أنه يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري، كما أنه لا يخلو من السلبيات التي تقع على عاتق الدولة المستثمرة والدولة المضيفة.

الفصل الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتطور تدفقاته واتجاهاته عالميا

المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: اعتبارات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مؤشرات تحليله والعوامل التي أدت الى زيادة تدفقاته

المبحث الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته عالميا في التاريخ المعاصر

تمهيد

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة قديمة تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، و ازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية وأضحى يشكل احدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين المفكرين والمدارس الاقتصادية وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية.

وسنتطرق في هدا الفصل باستعراض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاعتبارات التي لابد من أخدها في الحسبان عند دخول أي مستثمر أجنبي الى أية دولة للاستثمار فيها كما سنتطرق الى أهم مؤشراته ومسار تطور الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته عالميا في التاريخ المعاصر.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع لتأثيراتها على الدولة الأم والدولة المضيفة، ولقد تناولت العديد من المدارس هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير خاص بها وهذا راجع لتوقعاتها والفرضيات القائمة عليها، وسنحاول في هذا الصدد إدراج أهمها في:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة السوق الكاملة، أي لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج، ويفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات(المستثمر الأجنبي) وليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في مايلي[1]:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدرممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب علىها من تبعية سياسية بسبب:

* اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية.
* التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول والدولة الأم للشركات الأجنبية .
* قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية للدولة المضيفة.

[1] خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015-2016، ص ص18،19.

* قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية أو المحلية وعليه يترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

المطلب الثاني: نظرية التحركات الدولية رأس المال ونظرية أخطار التبادل

الفرع الأول: نظرية التحركات الدولية

تبني هذه النظرية على إفتراض المنافسة الكاملة، وتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات رأس المال نتيجة إختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لإنتقال رأس المال بين الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة.

ومن عيوب هذه النظرية عجزها عن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر كونها تفترض المنافسة التامة للأسواق، وهي بذلك أبعدت أو أخرجت أي إستثمار أجنبي، ففي ظل المنافسة التامة للأسواق فإن الشركات المحلية تستطيع أن تشتري التكنولوجيات والمهارات الأخرى المتاحة للشركات الأجنبية أو غير المحلية، ولذلك فإن الشركات الدولية لا تمتلك أي ميزات على الشركات المحلية ولن يكون لديها حافزا للإنتاج في الخارج[1].

الفرع الثاني: نظرية أخطار التبادل

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم(r.z–aliber) الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، و نأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأقطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج [2].

[1] زينة لحميرة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل 2013–2014، ص17.

[2] زينة لحميرة، مرجع سبق ذكره، ص18 .

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج ونظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج

إن دورة حياة المنتج "**لفرنون**" تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية، حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد "**فرنون** "أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير وتخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض إذ يمكن لشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة وفي هذا السياق يميز"فرنون" بين ثلاثة مراحل في دورة حياة المنتج هي:

- مرحلة المنتج الجديد.
- مرحلة المنتج الناضج.
- مرحلة المنتج النمطي.

إن النظرية تشرح بشكل جيد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أوربا الغربية في الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية حتى السبعينات من القرن العشرين، إلا أنها قد فشلت في تفسير الاستثمار الأجنبي حيث وجهت إليها الكثير من الانتقاذات يمكن إيجازها في مايلي:

- تفترض النظرية النمو المتتابع عبر الزمن المتضمن خلق المنتوج في السوق الذاخلي قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع، إذ أن هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع لأن المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط بل لمختلف الأسواق لتلبية أذواق المستهلكين، كما أن الشركات دولية النشاط تتمكن من الناحية الواقعية من تقديم منتجات مستحدثة وناضجة ونمطية في نفس الوقت[1].

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

كما أنها تقوم بمغايرة المنتجات أيضا لمقابلة مختلف الحاجات، حيث تم كل ذلك دون مرور فترات إبطاء ملموسة، وبهذا فلا مبرر لربط الاستثمار الأجنبي المباشر ببلوغ المنتوج مرحلته الثانية أو الثالثة.

- عدم القدرة على تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير، وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم.
- تعامل النظرية مع كل مرحلة من المراحل الثلاث على استقلال وهي في حقيقتها ليست كذلك، كما أن النظرية تركز بشكل كبير على عوامل معينة مثل تأثيرات المنتج والدوافع الدفاعية لدرجة استبعادها عوامل هامة أخرى مثل: العوامل التي تتعلق بعدم كمال السوق في الدولة المضيفة وتأثيرها على قرارات الاستثمار.
- اقتصار النظرية في تفسيرها للاستثمارات الأجنبية على بعض القطاعات كالمنتجات الغذائية ...إلخ دون القطاعات الأخرى كالتنقيب على البترول مثلا.
- لم تشر النظرية إلى مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية ... إلخ الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الأجنبي أو بالبلد المصدر له أو المستثمر ذاته، والتي تشجع أو تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر وحصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف واستغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار، حيث من المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول كانفتاح اقتصإذاتها وحرية تجارتها الخارجية...إلخ كلها عوامل تحد أو تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن مراحل حياة أي منتوج[1].

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية...الخ، إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة، كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص26.

وفي هذا الشأن يرى"هود وينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق، إذن يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيمايلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات:

– عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيرتها بالدول المضيفة.

– تميز المهارات الإذارية الإنتاجية والتسويقية التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة.

– تحقيق الوفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية.

– التطور التكنولوجي وتفوق في الشركات الأجنبية أي إلى استخدام أساليب إنتاجية أكثر تطور.

– تجنب القيود الجمركية التي تفرضها للدول المضيفة والتي تعرقل عملية تصدير هذه المنتجات لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.

– استغلال شركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.

– استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، الخصائص التنظيمية ،الإذارية والخصائص التكاملية،(التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الرأسي الخلفي[1]).

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره ص26.

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

فيما يخص هذه الانتقادات يرى "روبوك سيموندس" مايلي: [1]

– افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الفرص للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.

– افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

في الأخير نقول أن لتحقيق أهداف شركات متعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي في ظل نظرية عدم كمال السوق يرتبط بمدى مرونة الإجراءات التي تضعها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات التي ترتبط بالعمليات الإنتاجية والتجارية.

الفرع: الثالث نظرية الحماية[2]

نتيجة للانتقإذات التي وجهت لافتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها،اذ يقصد بالحماية حسب "فليح حسن خلف" الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، عليه يمكن القول أن الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها الخاصة مثلا: ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويقية، ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم، أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.

---

[1] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجسترفي علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف2009–2010، ص32–34.

[2] نفس المرجع، ص34،35.

ويرى "هود وينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية(المعرفة أوالخبرة أو الاختراعات)، التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة، كما يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال مواثيق متفق علىها والتي يقوم على تنفيذها منظمات دولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة.

المبحث الثاني: اعتبارات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مؤشرات تحليله والعوامل التي أدت إلى زيادة تدفقاته

يقوم الاسنثمار الأجنبي المباشر كغيره من الاستثمارات على مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخدها بعين الاعتباروبعض المؤشرات الرئيسية مع مرعاة العوامل التي تؤدي إلى زيادة تدفقاته، والتي سوف يتم التطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: اعتبارات الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الموضوعات الرئيسية التي تمت دراستها، لذلك هناك عدة اعتبارات لابد من أخدها في الحسبان عند دخول أي مستثمر أجنبي ومن بينها مايلي:

الفرع الأول: نوعية الاستثمارات الأجنبية

إذا كان رأس المال الأجنبي حر في التحرك بين شتى أنحاء العالم بصورة مطلقة ويمكنه اختيار المناطق التي يتوطن فيها حسب اعتبارات اقتصادية وسياسية كثيرة الا أنه يجب علينا فرز الاستثمارات المباشرة إلينا قبل توطينها لدينا حتى نستطيع أن نحصل على أكبر تعظيم للمنافع منها وأقل تكاليف يمكننا تحملها، كما أن هناك بعض القطاعات الاقتصادية ذات الصبغة الحساسة التي لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الدخول اليها للاستثمار فيها[1].

[1]غي فيفرمان، **تيسير الاستثمار الأجنبي**، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية، 1992، ص104 .

الفرع الثاني: ترشيد حوافز الاستثمار

من الأهمية بمكان تحديد أنواع الأنشطة الاستثمارية التي سوف تحصل على حوافز تم تقديم هذه الحوافز تلقائيا أو الاقلال إلى أدني حد من المفاوضات في هذا الموضوع وترك الأمور للتقدير في كل حالة، حيث يجب ربط الحافز مباشرة بنوع النشاط الذي ينبغي تشجيعه كالتصدير مثلا أو استخدام العمالة الوطنية حيث لن تكون الحوافز مغرية للمستثمرين إذا كان يتعين عليهم المساومة للحصول عليها، فالمساومة حول الحافز مضيعة للوقت وباعثة على عدم اليقين وداعية للفساد[1].

الفرع الثالث: طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة

تتلخص الاعتبارات الهامة التي يجب أخدها في الحسبان عند النظر إلى طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة في عدة محاور هي [2]:

– تعارض الاهتمامات بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول الأقل نموا إذا كانت الدولة المضيفة تسعى للحصول على رأس المال الأجنبي من الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن هذه الشركات تستخدم رأس المال الأجنبي من الشركات المضيفة وتقترضه من البنوك المحلية بها ولا تجلب هذه الأموال من البلد الأم لأن تكلفة الحصول على رأس المال من الدولة المضيفة أرخص من جلبه من الدولة الأم ، لذا يجب الاهتمام بتشغيل الشركات المتعددة الجنسيات لرأس مالها القادم من الدولة الأم داخل الاقتصاد القومي للدولة المضيفة كمورد إضافي للموارد الرأسمالية بها.

– تسعى الدولة المضيفة للحصول على التدفق التكنولوجي من الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة منه في رفع مستوى الانتاج وزيادة جودته إلا أننا نجد أحيانا أن الشركات متعددة الجنسيات تستقدم تكنولوجيا لا تناسب الدولة المضيفة من حيث التكلفة ومن حيث التعقيدات الفنية التي تستلزم خبراء أجانب لتشغيل هذه التكنولوجيا المتقدمة وبرواتب خيالية لا تقدر عليها الدولة المضيفة.

– تحبذ الدولة دخول الشركات متعددة الجنسيات للعمل بها ذلك حتى يمكنها استعاب عدد كبير من العمالة المحلية وتدريبها وتشغيلها مما يحسن من كفاءة العامل ويرفع من دخله ويخفض مستويات البطالة، إلا أننا نجد أن هذه الشركات عندما تستقدم التكنولوجيا المتقدمة وتستخدمها في الإنتاج تستغني عن العديد من الأيدي العاملة التي لا تحتاج اليها .

[1] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] نفس المرجع السابق ص107.

– إذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات تهتم بتحويل أرباحها التي حققتها داخل الدولة المضيفة أولا بأول إلى الدولة الأم ، فإننا نجد أن الدولة المضيفة تشعر أن هذا التحويل للخارج يؤثر تأثيرا سلبيا على سعر صرف عملتها لذا فهي تريد من الشركات المتعددة الجنسيات أن تعيد استثمار أرباحها داخل الاقتصاد القومي للدولة المضيفة .

– يجب تطوير قدرة الدولة المضيفة على التفاوض مع الشركات حيث يبرز دور الدولة عند تحليل طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة في الرقابة القوية على أنشطة المستثمرين الأجانب،

وذلك بسبب قوتهم الاحتكارية في السوق المحلية وبعض أساليب الضغط التي يمكن أن يمارسوها على الدولة المضيفة في اتخاد بعض القرارات التي تكون في صالحهم، لذا يجب تطوير قدرة الدولة المضيفة الرقابية عن طريق اتخاد القرارات الخاصة بذلك.

الفرع الرابع: استقرار البيئة الداخلية المواتية للاستثمار

إن البيئة المواتية واطارها المؤسسي تعتبر من أهم المقومات لجدب الاستثمار المباشر للدولة المضيفة وأن اختيار مواقع الاستثمار في المناطق المختلفة يتم تحديدها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بناءا على خبرتها في هذا المجال لذلك يجب دائما الحفاظ على البيئة الداخلية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية حتى يمكن من النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد[1].

الفرع الخامس: قدرة الدولة المضيفة على التفاوض

يبرز اعتبار التفاوض بين الدولة المضيفة والشركات متعددة الجنسيات كاعتبار هام وضروري أن يؤخد في الحسبان إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه من المحتم إجراء تفاوض حول بعض النقاط الهامة مثل أساليب التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات والاجراءات اللازمة لهذا التعامل، تحديد طرق تحويل الأرباح، نظم تشغيل بعض العمالة المحلية في هذه الشركات، تحديد أساليب نقل التكنولوجيا من هذه الشركات الدولية إلى الشركات المحلية والتعرف على السلع المنتجة وجودتها .....الخ، لذلك على الدولة القيام بتفاوض ناجح وبناء بمهارات تفاوضية عالية[2].

[1] محمود عبد الفضيل، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 213 ،ص200 .

[2] نفس المرجع السابق ص201.

الفرع السادس: المنافع – التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر

لا يجب ان تغفل الناحية الاجتماعية إلى جانب الأثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التقييم الاقتصادي بصفة عامة يهدف إلى تقدير ما يضيفه الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد القومي من خلال إستخدامه لجزء من موارد الدولة المحددة، كذلك فان تقييم المنافع– التكاليف الاجتماعية للاستثمار المباشر يهدف إلى تقدير ما يضيفه هذا الاستثمار للمجتمع خلال استخدامه لنفس الموارد المحدودة للدولة.

والأثر النهائي لاستخدام مثل هذا التحليل في صناعة القرار بشأن قبول أو رفض المشروع يتمثل في الموافقة على أكثر المشروعات جدوى من الناحية الاجتماعية للدولة لضمان تحقيق أكبر منفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتفق وأهداف الدولة المضيفة[1].

ويمكننا تصنيف المنافع – التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر حسب الجدول التالي:

االجدول رقم (01): تصنيف المنافع–التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

عنصر الدراسة	منافع اجتماعية	تكاليف اجتماعية
البيئة	– إقامة مشروعا لتحسين مياه الشرب . – إقامة مشروع صناعي مع التحكم في نسبة التلوث. – إقامة مشروع في منطقة نائية وينتج عن ذلك انشاء البنية الأساسية بهذه المنطقة وتنشيطها.	– التلوث الناتج عن اقامة مشروع صناعي سواء تلوث في الهواء أو الماء وما يضر الأفراد المحيطين به. – إقامة مشروع لإنتاج سلع غذائية ذات مواصفات لا تتفق مع صحة الانسان أو عائداته في الدولة المضيفة.

[1] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص115.

العمالة	– تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة. – تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية في المشروع الأجنبي. – الاستعانة بالخبرات المحلية في مجال الانتاج الإدارة والعمليات الفنية. – رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية.	– عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية و الاكتفاء بالأجانب. – الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية في المشروعات التي يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر فيها. – الاستعانة بالخبرة الفنية الأجنبية فقط. – ارتفاع نسب البطالة كنتيجة حتمية لما سبق.
الرفاهية الاجتماعية	– رفع مستوى معيشة العمالة المحلية – إنتاج سلع دات جودة عالية وأسعار منخفضة فيستفيد منهاالمستهلك المحلي النهائي. – رفع مستوى العلم والثقافة للعمالة المحلية.	– الفروق الكبيرة بين دخول العمالة المحلية والأجنبية. – احترام المنافسة في مجال انتاج السلع لأن تكاليف السلع المحلية مرتفعة وجودتها أقل من السلع الأجنبية مما يؤدي إلى الاحتكار واغراق السوق المحلية.
البحوث والتطوير	– قد يساهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. – قد يساهم الاستثمار الأجنبي في استغلال معظم الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي. – يمكن أن تخدم مشروعات الاستثمار الأجنبي قضية التنمية.	– قد ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيا حديثة ولكن تكون غير مناسبة للدولة المضيفة سواء من ناحية تكلفتها العالية أو من ناحية التعقيدات الفنية لها. – قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة.

المصدر: نبيل عبد السلام شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة عين شمس، القاهرة ص69.

الفرع السابع: ترويج الاستثمار في الدول المضيفة

من الأهمية بمكان الترويج لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة و لكن لا ينبغي بدل جهود باهضه التكاليف لترويج الاستثمار مثل ارسال بعثات إلى الخارج أو نشر إعلانات على النطاق الدولي إلى أن يصبح مناخ الاستثمار في الوطن مواتيا لذلك، كما ينبغي على أية وكالة تعمل في مجال ترويج الاستثمار قبل أن تبدل جهودا دولية لاجتداب المستثمرين الجدد[1].

المطلب الثاني: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات وبالنتائج التي تعرضها الجهات المتخصصة وذلك قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما وفيمايلي عرض موجز لأهم هذه المؤشرات :

الفرع الأول: مؤشر الاداء ومؤشر الإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمية لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستكشاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل، وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرين، الأول هو مؤشر الأداء ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويقيس مؤشر الأداء حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويتم أخذ متوسط أخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانات جدب الاستثمار ويقيس إمكانات اقتصادها في جدب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى13 مكون لقياس إمكانات البلد وتشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط ذخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج، انتشار خطوط الهاتف الثابت، إنتشار خطوط الهاتف المحمول، متوسط إستهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العلىا لاجمالي السكان، التصنيف السيادي للبلد، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة إستيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة

[1] غي فيفرمان، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الطبعة الأولى، دار القدس للنشر، 2002، ص16.

صادرات البلد من الخدمات للعالم، نسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم، ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات كالتالي:

– مجموعة الدول السباقة: أي الدول ذات إذاء مرتفع و إمكانات مرتفعة.

– مجموعة الدول دون الإمكانات: أي الدول ذات أداء منخفض وإمكانات منخفضة.

– مجموعة الدول أعلى من الإمكانات: أي الدول ذات إذاء مرتفع وإمكانات منخفضة.

– مجموعة الدول ذات الاداء المنخفض، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وإمكانات منخفضة.

الفرع الثاني: مؤشر المخاطر القطرية

أصبحت مؤسسة political Risk Servies من أشهر الجهات حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل علىها ويستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عددية (تسمى نقاط المخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفا، حيث تعطى أرقاما أعلى للمخاطر المتدنية، وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هي: المخاطر الإقتصادية، المخاطر التمويلية المخاطر السياسية ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة[1].

الفرع الثالث: المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الإقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك قدرتها على توفير بيئة إستثمارية مستقرة وجاذبة، ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

– مؤشر البيئة الإقتصادية(21عنصرا تغطي المؤشرات الإقتصادية الرئيسية،مؤشرات الإندماج في الإقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

– مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية(21عنصرا تغطى مؤشرات نوعية التعلم ،مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية ، مؤشرات إنتشار المعلوماتية).

– مؤشر البيئة الإجتماعية(21عنصرا تغطى مؤشرات التنمية والإستقرار الإجتماعي، مؤشرات الصحة العالمي ،مؤشرات حماية البيئة الطبيعية)[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص.16

[2] نفس المرجع السابق، ص17.

الفرع الرابع: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار[1]

يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجادبية الدولية على انها قدرت البلد في فترة زمنية محددة على جدب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المنتقلة لشركات رؤوس الأموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين ، كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتالف كل مجموعة من عدد من المكونات الاساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار، وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونا أساسيا تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميا، وتتمثل المجموعات الثلاثة فيما يلي[2]:

أولا: مجموعة المتطلبات الأساسية

تمثل الشروط الواجب توافرها من أجل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لايمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين سواءا كانوا وطنيين أم محليين، وتضم تلك المتطلبات 4 مكونا أساسيا وتضم بدورها 64 متغيرا وهي:

- مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التنموية.
- مؤشر البيئة المؤسسية.
- مؤشر بيئة أداء الأعمال.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، ص28.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، ص28.

ثانيا: العوامل الكامنة

وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لإحتيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتكون من 4 مكونات أساسية وهي:

- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاد إليه.
- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.
- مؤشر عناصر التكلفة.
- مؤشر البنى التحتية.

ثالثا: العوامل الخارجية الإيجابية

وهي مختلف العوامل التي ترصد الإختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الإتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة وهي:

- مؤشر اقتصاديات التكتل .
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ويمكن إرجاع الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العديد من العوامل نذكر منها[1]:

- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الإدخار على مستوى العالم وتناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية، حيث إنخفض معدل الإدخار العالمي من حوالي 23.2%خلال الفترة 1974-1985 إلى نحو 21.2%خلال الفترة(1986-1997) ثم واصل انخفاضه ليصل إلى 19%عام 2002.

- إنحصار حركة الإقراض الدولية بسبب إندلاع أزمة المديونية الدولية عام 1982 وتوقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها، بالإضافة إلى المشروطية الزائدة للقروض التي تقدمها المنظمات الدولية والتى قد تتعارض مع قرارات واضعي السياسة في الدولة المقترضة.

- تفكك الإتحاد السوفياتي والتحول الإقتصادي الذي إعتمدته دول أروبا الشرقية بعد هذا التفكك وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص20.

إلى التوسع الهائل الذي شهدته الشركات متعددة الجنسيات التى تلعب الدور الرئيسي في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

– إتجاه العديد من الدول التي علىها ديون كثيرة إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة ،وقد تراوحت النسبة التي تضمنها هذا البرنامج مابين 20%–80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول .

– تزايد إعداد الإتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين الدول واستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتلاقي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الإقتصادية.

– تبني أغلب الدول النامية برامج للإصلاح الإقتصادي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، كما ساعد التقدم التكنولوجي الهائل وخاصة في مجال الإتصالات على سرعة إنتقال المعلومات والإحصاءات وبالتالي سرعة اتخاد القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة، فضلا عن أن هذا التقدم التكنولوجي سهل عملية إنتقال الأموال من بلد إلى أخر وقلل من تكلفة نقلها وهو الأمر الذي ساهم في سهولة تدفق هذه الأموال.

المبحث الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته عالميا في التاريخ المعاصر

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل مختلفة مما أثر على حجمه وطبيعته وتقسم هذه المراحل إلى عدة مراحل وفترات تبعا للظروف التي ميزت الساحة الاقتصادية والسياسة الدولية والتي انعكست بصفة مباشرة وغير مباشر على تدفقاته عبر مختلف بلدان العالم.

المطلب الأول: بداية الاستثمار الأجنبي المباشر (1800–1913)

نشأ الاستثمار الأجنبي المباشر في أروبا عن طريق شركاتها الاستثمارية ، وقبل الحرب العالمية الأولى تركزت الحركات الدولية لرؤوس الأموال في عدد صغير من الدول تتمثل أساسا في بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وبلغت حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 1900 ب: 11.7 مليار دولار. وكانت عملية تصدير رؤوس الأموال بزعامة بريطانيا، حيث ازدادت من 7.7 مليار فرنك ذهبي إلى 14 مليار فرنك ذهبي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كما دعمت بلدان أخرى سياساتها التوسعية

في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 1870 مثل بلجيكا، هلندا، سويسرا ،وقامت الولايات المتحدة باقامة مصانع في كندا وأمريكا اللاتينية[1].

وتميزت هذه المرحلة بتوفر ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة ساعدت على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا راجع إلى انخفاض الأخطار المرافقة لهذه التدفقات وتوافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات إلى جانب ثبات أسعار الصرف في ظل سيادة قاعدة الدهب وحرية حركة رأس المال و التجارة [2]، وتبقى الاشارة إلى أن بريطانيا حافظت على تجارتها الدولية بالموازاة مع الاستثمارات مع الاستثمارات الموظفة خارج حدودها وبعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر انضمت باقي الدول الأروبية إلى ركب بريطانيا وكانت أول الدول فرنسا حيث تطورت موجوداتها في الخارج من 2.5 مليار فرنك ذهبي سنة 1850 لتصل إلى 14 مليار عام 1870، ثم تضاعفت ثلاث مرات في الفترة مابين 1870 و1913 وتركز نشاطها في القروض بداعي تكوين الأحلاف كما جرى مع روسيا والامراطورية العثمانية، وبعد 1870 الحقت ألمانيا ببريطانيا وفرنسا من خلال سياسات تجارية توسعية لاسيما في أمريكا اللاتنية وتركيا [3].

وفي عام 1913شرعت الولايات الأمريكية المتحدة في التوسع في الخارج من خلال انشاء المصانع في كل من كندا والمكسيك وكوريا بل حتى في أروبا نفسها ولكن ذلك كان بشكل ثانوي وهو ما يظهره الجدول التالي :

الجدول (02): توزيع اجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913 (مليار دولار بنسب مئوية)

البلدان المستثمرة	المبلغ	النسب المئوية %	البلدان الرئيسية المستثمرة فيها
بريطانيا	18	40.81	الإمبراطورية البريطانية (47%)، الولايات المتحدة الأمريكية (20%)، أمريكا اللاتينية (20%)، أروبا (6%)
فرنسا	5.8	13.15	أروبا (6%) روسيا (25%) أمريكا اللاتينية

[1] جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، مكتبة الفكر الجامعي، لبنان، 1990، ص28.

[2] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية** رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2004،ص109.

[3] عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، ديوان المطبوعات الجامعية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر،العدد02، 2005،ص103.

			(16%)أمريكا الشمالية (15%)
الولايات المتحدة الأمريكية	3.5	6.80	كندا، أمريكا اللاتينية
دول منطقة بلجيكا هولندا سويسرا	16.8	38.09	الكونغو، أروبا الغربية، روسيا
المجموع	44.1	%100	

المصدر: جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص18.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بريطانيا وفرنسا تحتلان صدارة الدول المستثمرة ويعود ذلك لتوفرها على امكانيات مالية خلال تلك الفترة، وكذلك تطورهما الاقتصادي مقارنة بالدول الأخرى، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 6.80% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة، ومن جهة أخرى نلاحظ انعدام الاستثمارات الأجنبية للقارة الأسيوية والافريقية لانها كانت كلها دول مستعمرة.

المطلب الثاني: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر (1914-1945)

وهي القترة التي شهد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا والذي يعود بالأساس إلى الأزمة التى حدثت عام 1929 من خلال خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب وتخفيض البعض الأخر لقيمة عملاتها وتثبيث البعض الأخر لعملته، مما أثر سلبا على حركة رؤوس الأموال وقيام بعض الدول بفرض رقابة على الصرف الأجنبي مع ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وفي هذه المرحلة أصبحت ألمانيا أكبر مدينة في العالم حيث تراجعت رؤوس أموالها التي كانت تمتلكها في الخارج، مع تراجع كبير للاستثمار الدولي، والذي يتأكد من خلال تدهور القيمة التراكمية للاستثمار الدولي،

بحيث قدرت هذه القيمة سنة 1938 بحوالي مليار دولار بالموازاة مع ذلك فإن مستوى التجارة العالمية عرف ارتفاعا نسبيا مقدرا ب15%عن المستوى الذي كانت عليه سنة1913[1].

وفي الفترة الممتدة من 1939 حتى 1945 شهد العالم الحرب العالمية الثانية التي كانت لها أثار كبيرة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ولقد تجلى ذلك في الانقلاب في مراكز القوة المالية و الاقتصادية والاستثمارية اذ برزت البوادر الحقيقية لتقهقر المملكة المتحدة البريطانية وبداية فقدانها لمركز الصدارة

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، **التنمية الإقتصادية**، مصر، 2003،ص282.

تاركة بذلك المجال واسعا أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وهي البداية الحقيقية لتنامي دور هذه الأخيرة وهيمنتها بعد خروجها من العزلة وكانت أساسا الدولة الوحيدة المستفيدة من الحرب العالمية الثانية [1].

المطلب الثالث: مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر (1945- 1989)

شهدت مع بداية هذه المرحلة الساحة الاقتصادية الدولية أنداك عدد من الترتيبات التي كان لها إلى جانب الأحداث التي ميزت هذه المرحلة انعكاسات واضحة على تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر اد كانت لمختلف الترتيبات التي بدأ سريانها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخاصة اقامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي شجعت التدويل التدريجي للاقتصادالعالمي فقد وفرت هذه المؤسسات جو من الاستقرار الاقتصادي النسبي، ثم امتدت فيما بعد إلى حركات رأس المال ولقد سميت هذه الفترة بالعصر الذهبي للاقتصاد الدولي[2].

ومن جهة أخرى اتبعت العديد من الدول النامية نماذج مستندة إلى اقتصاد مغلق، وفرضت قيود على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليها، وعرف هذا الأخير تذبذبات حيث زاد في الفترة(1970-1980) بنسبة 30.6%سنويا في المتوسط من التدفق الإجمالي للاستثمار العالمي، ثم انخفض بأكثر من 18% بين عامي 1981و1958، وذلك تخوفا من الأثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر كخلق التبعية الاقتصادية والتدخل السياسي وإضعاف شركات القطاع العام، وأمام مختلف التطورات السابقة الذكر والتي ميزت العالم وبحكم الظروف التي كانت سائدة خلالها سمحت في حقيقة الأمر ببروز حقيقتين جوهريتين خلال هذه المرحلة حول الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل الحقيقة الأولى في أن هذه الفترة عرفت انتعاشا وتوسعا استثمار الأجنبي المباشر خاصة ذلك المجسد بين الدول المتقدمة في حين ترتبط الحقيقة الثانية بكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية سجلت تراجعا عما كانت عليه سابقا[3].

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2015)

يظهر لنا الجدول رقم (03) التذبذب الكبير الذي عرفه صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة الممتدة من (1990-2015)، حيث تشير البيانات إلى أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت عام 1991 انخفاضا طفيفا لتسجل ما قيمة 147 مليار دولار اي بانخفاض

[1] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] حسان خضر ،**السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر،2002، ص273.

[3] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص274.

مقداره 14 مليار دولار وبنسبة 7.14% مقارنة بعام 1990 لتعرف ارتفاعا مستمرا من عام 1992 إلى غاية عام 2000 أين بلغت نحو 1460 مليار دولار أي زيادة بمقدار 1313 مليار دولار وما نسبته 893.19% مقارنة بعام 1991، لتنخفض مرة أخرى عام 2001 حيث بلغت حوالي 796 مليار دولار، لتبقى في انخفاض طفيف نسبيا خلال عامي 2002 و2003 اذ بلغت حوالي 741 و707 مليار دولار على التوالي، لترتفع مرة أخرى خلال السنوات 2004، 2005، 2006 لتسجل تطور ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ليبلغ نحو 1004، 1522، 2136 مليار دولار على التوالي، ليسجل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا عام 2007 قيمة بلغت 3065 مليار دولار وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة (1990-2015)، ، وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) :صافي تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا خلال الفترة (1990-2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
العالم	196	147	153	211	241	319	363	461	679
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
العالم	961	1460	796	741	707	1004	1522	2136	3065
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	
العالم	2443	1360	1860	2283	2125	1084	1780	2135	

Source : databank. Worldbank.org, page consulted on : 14/05/2017.

الشكل رقم: (01) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا خلال الفترة (1990-2015).

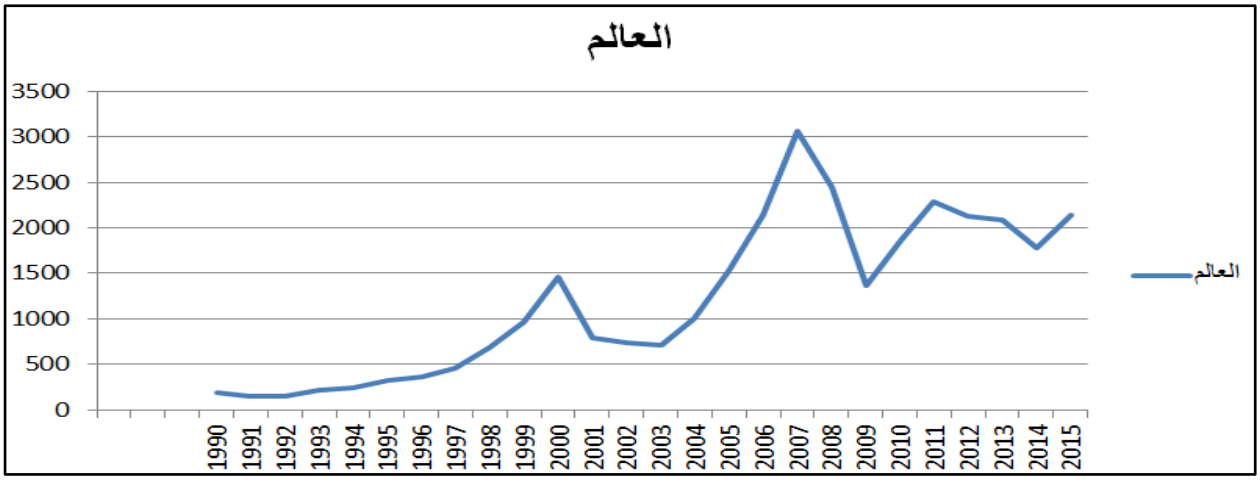

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

في حين سجل صافي التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2008 نحو 2443 أي انخفاضا بقيمة 622 مليار دولار وما نسبته20.29% مقارنة بعام 2007، ليبقى في تذبذب خلال السنوات الموالية ليرتفع في عامي 2014 و2015 ليبلغ نحو 1780 و2135 مليار دولار على التوالي وهو ما يبرزه الجدول رقم (03).

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بتدفق رؤوس الأموال من دولة الى أخرى، وبخصوص النظريات المفسرة له فهي نظريات مكملة لبعضها البعض وأن كل نظرية قد تناولت جزءا أو أجزاء من جوانب هذا الاستثمار.

أما فيما يخص اعتبارات الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تعد ضرورية ومهمة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند دخول أي مستثمر أجنبي فيها، وكذلك تعددت مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تطرقنا الى أهمها ، كما رأينا أن هناك عدة عوامل ساهمت وساعدت على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل أهمها العولمة وتحرير حركة التجارة ورأس المال، ولقد تتبعنا التسلسل الزمني لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 1800 الى يومنا هدا وذلك من خلال ذكر الخصائص المميزة لكل فترة على حدى.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

المبحث الأول: **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية بما فيها الدول العربية**

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2001-2015

المبحث الثالث : وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل:

تحتل الدول العربية موقعا استراتيجيا هاما ويشرف من خلال موقعه الجغرافي على بحار ومحيطات وممرات مائية هامة في حركة النقل والمواصلات العالمية التي تربط بين قارات اسيا وافريقيا واروبا ،وتزخر الأراضي العربية بالثروات الهائلة كالموارد الطبيعية وخاصة النفط والغز الطبيعي والثروة الزراعية والسمكية والحيوانية بالإضافة الى الثروة البشرية والمالية، كما شهدت اقتصاديات الدول العربية العديد من التطورات الهائلة خلال السنوات الأخيرة بفضل الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها وتقوم بها وهذا ما يؤهلها الى لعب دور مستقبلي في النظام العالمي الجديد، ويحظى الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة لما يوفره من امكانيات مالية وتقنية في الدول العربية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسوف يخصص لدراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية، أما المبحث الثالث والأخير فسوف نتناول فيه وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية بما فيها الدول العربية

تم في معظم الدول العربية إلى ادخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار هدفت في مجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية وفق أسس وضوابط الاسواق، كما اولت اهتماما متناميا لخلق بيئة أكثر مواءمة للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا ما جعله يحظى بأهمية بالغة على الكثير من المؤشرات الاقتصادية

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

الفرع الأول: الأثر على ميزان المدفوعات

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق قناتين، فالأولى عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف (الأثر المباشر أو المبدئي)، أما الثانية عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري (الصادرات والواردات) مع دول العالم[1].

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشر على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف يغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري، ولكن هذه الفرضية تعتمد اعتمادا كلياً على الفرضية القائلة بأن المستثمر الأجنبي المباشر سوف يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات، وعلى الرغم من صحة هذه الفرضية إلا أنها تغفل النقطة التالية: "إذا كان الهدف الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلا من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم(الاستثمار الباحث عن الأسواق)، فإن تأثير هذه النوع من الاستثمارات سوف يكون سالباً على الميزان التجاري خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات ومن ثم عجز في الميزان التجاري (أقرب مثال لذلك المطاعم الأجنبية العاملة لدينا التي تستورد أغلب مدخلاتها الإنتاجية من المصانع الرئيسية في بلد شركة الأم)،

[1] Patrick guillaumont , l'absorption du capital, édition Cujas paris, Sans année d'édition, p88.

كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات (الفنادق مثلا) ليس له أي تأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف لعدم تحقق التبادل التجاري. في المقابل الاستثمار الباحث عن الكفاءة له تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري خصوصا إذا كان المستثمر الأجنبي المباشر يعمل في الصناعات التصديرية الموجودة في المناطق الحرة للبلد المضيف ويتضح من هذا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري يعتمد اعتمادا رئيسيا على نوع الاستثمار الأجنبي والدوافع من وراء الاستثمار في البلد المضيف [1].

الفرع الثاني: أثره على النمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفر أو لا يجذب هذا النوع من الاستثمار، كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي إلى احداث نمو اقتصادي مرتفع والعكس صحيح.

المطلب الثاني: أثره الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة (التشغيل) والتقدم التكنولوجي

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

الفرع الأول: أثره على العمالة

من الدوافع المهمة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليل من حدة البطالة، وهذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف للاستثمار، لقد رأينا سالفا أنه من بين الدوافع الرئيسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية منها هو دافع السماح للمستثمر الأجنبي من أجل المساهمة في إيجاد حلول ممكنة لقضية البطالة، من خلال محاولة امتصاصها ولو جزئيا، إلى جانب تأهيل اليد العاملة التي سيتم تشغيلها، وتكوينها تكوينا جادا وفقا لما تمليه متطلبات المعارف التكنولوجية والتقنية والفنية التي تميز المشروعات الاستثمارية التي يقيمها هذا الأخير في هذه الدول[2].

[1] هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص84،83.

[2] خليل محمود خليل عطية، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية**، بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 438/437، القاهرة،1997، ص ص 146-149.

ومما لاشك فيه أن آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى العمالة تتخذ الصيغة المباشرة والصيغة غير المباشرة، إلى جانب هذا فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما مع أشكاله المجسدة، فآثاره في حالة الشكل "إنشاء فرع أو مؤسسة " تختلف عن تلك التي تبرز ميدانيا في حالة "اقتناء مؤسسة موجودة " هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط هذه الآثار باستراتيجية المستثمر الأجنبي بخصوص النمط الإنتاجي المستخدم، التسويق، التسعير، إلى جانب درجة المنافسة، السوق...الخ[1].

– **الآثار المباشرة:** وتتجلى هذه الأخيرة في مختلف الآثار التي يتسبب فيها المستثمر الأجنبي بفعل مشروعاته الاستثمارية على مختلف الجوانب التي تخص مستوى العمالة، كالتوظيف والأجر وكذلك التكوين والتدريب، إن الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف جوانب مستوى العمالة تتحكم فيها عوامل رئيسية وهي[2]:

*العامل الأول يتمثل في مختلف أشكاله التي تتجسّد ميدانيا، إن أثر تدفق الاستثمار المباشر صوب الداخل على العمالة قد يعتمد على الأسلوب الذي تختاره الشركات الأجنبية للدخول في تلك الاقتصادات، ويمكنها أن تعتبر أن الدخول في ميدان جديد وفي موقع جديد يزيد من حجم العمالة فورا، ومنه يفهم إذن أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف هو أثر إيجابي في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بحيث هذا الأخير يتطلب خلق مناصب شغل جديدة.

*أما العامل الثاني فيكمن في شدّة المنافسة، فبحكم المزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، يمكن لهذا العامل من أن يؤدي إلى تحقيق فرص جديدة للعمل، وذلك عند إقرار التوسع في مختلف النشاطات والقطاعات.

*وهناك عوامل أخرى تتحكم في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة ككل، ففي هذا الصدد أكد هنري بورقينات: "أن مستوى العمالة يتأثر بعاملين أساسيين في الدول المضيفة وهما اختيار تقنيات الإنتاج المستعملة، إلى جانب بنية المنتوج وتركيبته"، مما ينجر عن ذلك آثار إيجابية فيما يتعلق باستعمال تقنيات الإنتاج (اختيار التكنولوجيا)، فإنه في حال تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل ذلك ما يمكن من تشغيل اليد العاملة العاطلة، وبخصوص عامل "تركيبة المنتوج"، فإن هناك تباين واضح بين خيار الصناعات الموجهة للتصدير، وخيار الصناعات المنشئة لإحلال الواردات،

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ص ص252، 253.

[2] هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره ص267.

إذ في هذا الشأن تبت فعليا أن النوع الأول من الصناعات "الإنتاج من أجل التصدير" هي التي تؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة مقارنة بالنوع الثاني، ومن جانب الأجور فكل الدلائل تشير إلى أن الشركات الأجنبية تقدّم إغراءات كبيرة في هذا الشأن من خلال الأجور المرتفعة مقارنة بتلك التي تمنحها الشركات المحلية، وذلك يعود إلى الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، الأمر الذي يبدو له أثر إيجابي على هؤلاء الأجراء لديها الأكثر تأهيلا.

– **الآثار غير المباشرة:** إلى جانب الآثار المباشرة فإن تجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي في الدولة المضيفة يكون له آثاره غير المباشرة من خلال دفع هذا الأخير للشركات المحلية وكذلك الأفراد إلى التأثير مباشرة على مستوى العمالة وذلك بشكل إيجابي، يمكن حصر هذه الآثار غير المباشرة فيما يلي[1]:

* العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد المحلي نتيجة لما ينفقه العمال أو حائزو أسهم الفرع الأجنبي، ويتجلى الأثر غير المباشر الايجابي هنا في هذا الشأن عند اندفاع العمال الذين تستخدمهم الشركات الأجنبية، إلى جانب هؤلاء الذين يمتلكون مجموعة من الأسهم في فروعها إلى التوسع في الإنفاق من خلال تعبئة مداخيلهم تلك لأجل اقتناء مختلف السلع والخدمات التي تتحقق محليا، مما يؤدي بالضرورة إلى إقرار الشركات الأجنبية التوسع أكثر في مختلف الاستثمارات لأجل تحقيق المزيد من حاجيات هؤلاء من تلك السلع والخدمات، الأمر الذي يدفع بهذه الشركات إلى تشغيل يد عاملة إضافية.

* الآثار غير المباشرة التي تبرز كنتاج للمنافسة، حيث في هذا الإطار تتجلى الآثار غير المباشرة على مستوى العمالة نتيجة للمنافسة الشديدة بين المؤسسات المحلية والشركات الأجنبية وذلك من خلال ما يلي:

* في حال المنافسة بين الطرفين في نفس القطاع الصناعي وفي ظل نفس الصناعة, بحيث تندفع الشركات المحلية لصياغة استراتيجية تتضمن في إحدى أولوياتها تشغيل يد عاملة ربما إضافية أو مؤهلة حتي تتمكن من منافسة تلك الشركات الأجنبية.

*الآثار غير المباشرة التي تتجلى واقعيا انطلاقا من الروابط الموجودة بين الشركة الأجنبية والموردين والعملاء المحليين، فبخصوص العلاقة التي تجمع الشركة الأجنبية مع الموردين المحليين فإنها قد تؤدي إلى حدوث آثار غير مباشرة على مستوى العمالة ويتجلى ذلك عندما تندفع الشركة الأجنبية لاقتناء حاجيات ضرورية تخص سيرورة نشاطها من الموردين المحليين، هؤلاء حتما في ظل إنجاح عملية التوريد وتكريس روابطهم مع تلك الشركات يقومون بتحقيق مناصب شغل جديدة حفاظا على ذلك واستمرار لها،

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص219.

أما فيما يتعلق بالروابط التي تقوم بين الشركات الأجنبية والعملاء المحليين، فتتمثل الآثار غير المباشرة انطلاقا منها في عدد مناصب الشغل التي تخلق بقرار من العملاء المحليين تماشيا مع متطلبات قضايا التوزيع، والخدمات المقدمة المتعلقة بالبيع...الخ، ومنه فإن الشركة الأجنبية تشجع هؤلاء الموردين و العملاء على تجسيد مختلف النشاطات في هذا الشأن ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

*الآثار غير المباشرة الأخرى التي تتجلى عند استخدام عوائد الدولة المضيفة التي تنجم من فعل قيام الشركات الأجنبية بدفع الضرائب المستحقة عليها في المدى الطويل، حيث في المدى القصير ولأجل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، تندفع الدولة المضيفة إلى إغراء الشركات الأجنبية بحوافز ضريبية كالإعفاء من بعض الضرائب لمدة ثلاثة سنوات أو خمسة، ولكن بعد استنفاد مدّة الإعفاء مثلا[1]، تضطر تلك الشركات إلى الوفاء بالتزاماتها الضريبية، الأمر الذي يمكّن حكومة الدولة المضيفة من تحصيل مختلف الضرائب من مختلف تلك الشركات الأجنبية ومن تم توجيهها وفق استراتيجية مسؤولة وفعالة لتنشيط بعض القطاعات أو تحسين بعضها الأخر، أو توسيع نشاطات استثمارية مختلفة مما يترتب حتما عن هذه الخطوة، خلق وتوفير فرص جديدة للعمل لأجل امتصاص اليد العاملة العاطلة.

الفرع الثاني: أثره على التطور التكنولوجي

تمثل التكنولوجيا الطريقة التي يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للحصول على كمية الإنتاج المستهدفة، ويمكن من خلال التقدم التكنولوجي استخدام نفس كميات عناصر الإنتاج للوصول إلى كمية اكبر من الإنتاج أو اكتشاف منتجات جديدة في الاقتصاد القومي، وبالشكل الذى يؤدى إلى مزيد من النمو الاقتصادي، ويصاحب الاستثمار الأجنبي استخدام تكنولوجيا متقدمة افي مجال الإنتاج، والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اشار "Goura"عام 1997 أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، وأن زيادة رأس المال الخاص (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤدى إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ككل وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي[2].

[1] جون أرلمان، **سياسات العلاقات الدولية**، ترجمة خالد قاسم، 2000، ص 259.

[2] بشارة خضر، **دور التكنولوجيا في التنمية العربية**، ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، ص178.

هناك العديد من القنوات التي تنتقل من خلالها التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة وتأتى على رأسها[1]:

- الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية؛
- اتفاقيات التعاون بين الشركات المحلية ونظيراتها الأجنبية؛
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم تلك القنوات حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا، حيث يمكن الشركات المحلية الموجودة في الدول النامية من خلال الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر الاستفادة من التكنولوجيا الموجودة في الشركات الأجنبية عن طريق قنوات الاتصال التي تتاح لها أو تتعرف عليها من خلال المشروعات المشتركة أو الهندسة العكسية باستخدام العديد من الطرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، ويطلق على ذلك المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، ولكن تتوقف استفادة الشركات المحلية من المؤثرات الخارجية الموجبة وكذلك نقل التكنولوجيا على العديد من العناصر منها[2]:

* مدى قدرة العاملين المحليين لدي فروع الشركات متعددة الجنسيات على التعلم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

* مدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير مجاراة لسلوك الشركات الأجنبية القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

*مدى تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المنتجات ذات الربحية المرتفعة حيث يشجع ذلك الشركات المحلية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

[1] أديب حداد، **التكنولوجيا ودورها في التنمية العربية الشاملة**، ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن ،2013 ص224.

[2] نفس المرجع السابق، ص 225.

*أهداف الشركات متعددة الجنسيات إذ قد تسعي تلك الشركات إلى العديد من الاهداف التي تحول دون استفادة الشركات المحلية في الدولة المضيفة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر إذ قد تهدف تلك الشركات الي طرد المنافسين من السوق مما يعوق الشركات المحلية من الاستفادة من تلك المزايا ظروف الدول المضيفة من حيث امتلاكها لبعض المقومات الخاصة بتطبيق التكنولوجيا وكذلك مدى موائمة التكنولوجيا الحديثة لظروف الدول المضيفة.

المطلب الثالث: أثره الاستثمار الأجنبي المباشر على المالية العمومية وفي دعم التجارة الخارجية

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

الفرع الأول: أثره على المالية العمومية

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الايرادات، وهي المبررات المقدمة لمنح الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي[1]:

– من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدخل في النشاطات التي تتميز بربحية مرتفعة، وبفعل الأرباح التي يحققها هذا الاستثمار تزداد حصيلة الضرائب على أرباح ومداخيل الشركات التي تجنيها خزينة الدولة المضيفة لهذا الاستثمار.

– هناك بعض الضرائب والرسوم التي لها علاقة بممارسة النشاط التجاري أو الصناعي والتي تحصل عليها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار بمجرد انطلاق دورة الاستغلال، وبغض النظر عن نتائجه (ربح/خسارة) في نهاية الدورة المالية مثل الضرائب على أجور العمال وعلى عمليات البيع والرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار ...الخ مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج مصادر مالية جديدة لخزينة الدولة المضيفة له.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الضرائب على الاستهلاك من خلال الأجور الخاصة بمناصب الشغل الجديدة التي ينشأها هذا الاستثمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حيث سيخصص جزء من هذه الأجور للاستهلاك مما يعني زيادة هذا الأخير ومن تم زيادة الضرائب التي تخصصها خزينة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر[2] .

[1] أديب حداد، مرجع سبق ذكره، ص225.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره ص232.

الفرع الثاني: أثره في دعم التجارة الخارجية

يتجلى أثره من خلال ما يلي[1]:

– يمكن الاستثمار المباشر الأجنبي الدول المضيفة من اختراق الأسواق الدولية عن طريق شكل من أشكال الاختراق وهو التصدير، بحيث عندما تقوم هذه الدول بدعوة الشركات الأجنبية لأجل تجسيد استثماراتها وفق سياسة الإنتاج بغرض التصدير، معناه الوصول إلى الأسواق الدولية، وخاصة وأن تلك الشركات التي تحضر معها رؤوس أموال، وتكنولوجيا، ومؤهلات التسيير، والتسويق، تسعى بلا هوادة إلى اكتساب القدرة على المنافسة على المستوى العالمي، وعلى اختراق الأسواق الدولية، انطلاقا من الدول المضيفة لها، ففي بلدان شرق أسيا، لعب الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر دورا مهما في مساندة الصادرات الصناعية المتقدمة، وفي كوريا مثلا يعزى إلى الشركات التابعة لشركات أجنبية ما بين 65% و 73% من الناتج في قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونيات، وكنتيجة للنقطة الأولى، يمكن بهذا الاستثمار المباشر الأجنبي من تكثيف الصادرات، مما يفسح ذلك، المجال لبلوغ مكانة مرموقة على صعيد التجارة الإقليمية من خلال الاستحواذ على حصتها في السوق الإقليمية على أساس بنود الاتفاقيات الإقليمية بشأن التجارة، والاستثمار، يتبين من هذا أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يحل في الواقع محل صادرات الدول المضيفة، ولكن يعمل على تنشيطها وتكثيفها.

– وفي حال توجيه تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وفق سياسة إحلال الواردات، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن من إحلال إنتاج الشركات الأجنبية محل واردات الدول المضيفة التي كانت تكلفها نفقات باهضه، بالإضافة إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة من وسائل تحقيق التخصص، إذ في حال مثلا الاستثمار المشترك بين شركة محلية وشركة أجنبية والذي يتجلى من خلال إنشاء شركة مختلطة في قطاع معين فإن ذلك كفيل بأن يؤدي إلى تخصص هذه الأخيرة في إنتاج منتجات معينة أو تحقيق خدمات معينة وهذا ما يعود بالفائدة على الدول المضيفة[2].

[1] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم2014**: البلدان النامية والنظام الدولي العالمي، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة، الطبعة العربية 2014 ص81.

[2] نفس المرجع السابق ص81.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2001 -2015

شهدت المنطقة العربية تطورات اقتصادية وسياسية غيرت معالم صورة الاقتصاديات العربية، وسط كل تلك الأحداث والمتغيرات، تبرز أهمية التعرف على ملامح الصورة بدقة خلال الأرقام و الإحصائيات التي يمكن أن تعطينا فكرة عامة عما شهده الاقتصاد العربي.

المطلب الأول: أسباب توجه البلدان النامية بما فيها الدول العربية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة أسباب أدت إلى توجه البلدان النامية بما فيها الدول العربية الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وسنأتي على ذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: الإخفاق التنموي وفجوة التنمية بينها وبين الدول المتقدمة

واجهت البلدان النامية عام 1991 قواعد نمطية جديدة لنظام اقتصادي دولي يقوم على إذكاء ديناميكية السوق والمبادرة الفردية وعلى تكثيف التعاون تحرير المبادلات من القيود الكمية والنوعية في مسعى أقرب ما يكون إلى إدماج المجموعات الاقتصادية المختلفة في اقتصاد دولي موحد، فقد ازدادت موازين القوى تركزا وتصاعد نفوذ "قمة البلدان الصناعية السبع الكبرى[1].

ومؤسسات" بريتون وودز" في توجيه السياسات الاقتصادية في العالم وتضاءل دور منظمات البلدان النامية في توجيه قرارات الإنتاج والأسعار والتجارة، وكانت تطورات الاقتصاد الدولي قد دفعت بالبلدان النامية ذات الفائض النفطي للتحول إلى بلدان مقترضة في أسواق المال الدولية، وأسهمت هذه الاعتبارات جميعا في تعميق مؤشرات التفاوت واتساع الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية (بما فيها طبعا الدول العربية) وفي تقلص وتعقد مواد التمويل الدولية القابلة للانتقال إلى البلدان النامية[2].

[1] غفار عباس كاظم، **الاقتصاد العربي– مؤشرات الأداء**، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مجلة قومية تعنى بشؤون الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي، العدد 11، السنة السابعة، جانفي 1994، ص26.

[2] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص194.

من بين الأسباب الرئيسية لانعراج الكثير من الدول العربية إلى الانفتاح أكثر على العالم، والعمل على تشجيع واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، نجد واقع الإخفاق التنموي وفجوة التنمية بينها وبين الدول المتقدمة، إذ باعتبارها جزءا من الدول النامية فقد سعت بعد تحقيقها للاستقلال والتحرر من الاستعمار إلى محاولة تجاوز التخلف الشامل الذي ورثته من الاستعمار ومن ثم مباشرة عملية التنمية بمختلف أبعادها، لقد كان ذلك من خلال تصميم خطط إنمائية، وإتباع سياسات مختلفة تخص مختلف القطاعات والمجالات، كان الغرض منها بالطبع تحقيق أهدافا تصب في مصب تحقيق التنمية الشاملة[1].

لكن صورة اقتصاداتها واقعيا عكست فشل نهج التنمية في إطار الدولة القطرية في تحقيق تنمية مستقلة وقادرة على تلبية احتياجات شعوبها الأساسية وبناء اقتصاد متين، ولقد أثبتت الكثير من الحقائق في هذا الشأن أن تلك الخطط التي صممت وتلك السياسات التي جسدت لم تستطع بموجبها الكثير من الدول العربية أن تصل إلى تحقيق التنمية الشاملة أو على الأقل التقليل من حدّة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، إذ تكشف التدني الواضح لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ولو أنه اختلف من دولة إلى أخرى خاصة مع مطلع التسعينات إلى الآن، وفي هذا الشأن سيتم إبراز بعض المعالم الرئيسية للإخفاق التنموي الذي منيت به، ولفجوة التنمية بين الدول العربية والدول المتقدمة من خلال النقاط الأساسية التالية[2]:

أولا: فشل سياسات التصنيع المتبعة وعدم المقدرة على بناء قاعدة صناعية حقيقية

لجأت الكثير من الدول العربية إلى الاهتمام بالتصنيع كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء قاعدة إنتاجية حقيقية لغرض تدعيم التكامل بين القطاعات الاقتصادية ومن ثم تلبية الحاجيات المختلفة لمجتمعاتها والرفع من مستويات الدخل، وخلق فرص العمل ...الخ، والتقليل من حدة البطالة، ولقد كان ذلك من خلال سياسة إحلال الواردات وسياسة التصنيع الموجه للتصدير، غير أن تلك السياسات المجسّدة لم تكن لتؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ولا حتي إلى تحقيق قاعدة إنتاجية حقيقية متطورة من شأنها أن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الصناعي والمساهمة في تحسين مستوى الناتج المحلي.....الخ.

[1] غفار عباس كاظم، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره ص195.

ولقد كان التكنوقراط العرب يبررون اختيار هذه الاستراتيجية من منطلق مشاكل العجز بموازين المدفوعات التي تتعرض لها الأقطار العربية وكان منطقهم في ذلك هو أن اختيار النمط التصنيعي سوف يحدث أثرا إيجابيا في ميزان المدفوعات نظرا للوفر الذي سيحدث في العملات الأجنبية التي كانت تستنزف في استيراد السلع المماثلة من ناحية، وأملا في أن تشكل الصادرات من ناتج هذه الصناعات مستقبلا موارد لا بأس بها من العملات الأجنبية من ناحية أخرى[1].

فبخصوص السياسة الأولى، لجأت الدول العربية وخاصة منها الدول غير النفطية إلى تجسيد سياسة التصنيع بغية إحلال ما كانت تستورده، إنتاج سلع استهلاكية كانت تستورد من قبل، وعمدت بذلك إلى تكثيف كل الجهود وتعبئة الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاحها ولأجل تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها، غير أن التصنيع من أجل إحلال الواردات كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية تأكد فشله من خلال تزايد حدة التبعية للخارج وحدة المديونية وعدم إمكانية تحسين مستوى ميزان المدفوعات، بقي عجزه مستمر، بالإضافة إلى عدم فعاليتها في خدمة القطاعات الأخرى الزراعية التجارية ومن ثم عجزها كوسيلة لتحقيق التكامل فيما بينها ولم تنسجم نتائجها مع متطلبات المجتمع، لذلك تحولت بلاد عديدة، في مقدمتها البلدان النفطية (بما فيها الدول العربية النفطية)، نحو الإعداد بهمة لصناعات محلية تتوجه منذ البداية للسوق الرأسمالية العالمية الواسعة، وهكذا على عكس سياسة التصنيع لإحلال الواردات، قامت سياسة التصنيع للتصدير من البداية على فكرة التخلي عن السوق المحلية نظرا لضعف قدرتها على الاستيعاب، واعتمدت هذه السياسة بالتالي على البدء بتغيير نمط التقسيم الدولي للعمل[2].

إن لجوء بعض الدول العربية النفطية بالخصوص إلى تبني سياسة التصنيع الموجه للتصدير كان له مبررات، فمنها فشل السياسة السابقة التي تبعتها، إلى جانب أملها في تغطية عجز موازينها، والحصول على تكنولوجيا ومعارف تقنية، إذ تم تبنيها كسياسة بديلة خاصة عندما أدركت نتائجها الإيجابية التي حققتها الدول الصناعية الحديثة التابعة لجنوب شرق آسيا، وفي هذا الشأن تجلى تطبيق تلك السياسة، عبر قيام بعض الدول العربية التي تمتلك الموارد الطبيعية (البترول، الحديد، الفوسفات....) بإنتاجها وتصديرها وهي صناعات ضخمة وكبيرة الحجم تتطلب كثافة رأسمالية عالية فضلا عن تكنولوجيا عالية ولا تحتاج بالتالي لضخامة العمالة وكان من بين تلك الدول: الجزائر، الدول الخليجية بالخصوص،

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص42.

[2] فؤاد مرسي، **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر،1980،ص78.

غير أن ذلك النمط من التصنيع لم يؤدي بها إلى أن ترتقي إلى مكانة الدول الصناعية بل كرست تبعتيها أكثر للخارج على الأقل فيما يخص النقل التكنولوجي اللازم لذلك النمط ومن ثم استنزاف رؤوس أموال ضخمة دون تمكنها من خلق تكنولوجيا ذاتية على الأقل في هذا المجال إلى جانب إبقاء مكانتها في التخصص الدولي على أنها مجرد دول متخصصة في الصناعات الاستخراجية، من جانب آخر، رغم التوجه الذي سلكته والذي ارتكز على التصنيع، إلا أنها لم تستطيع أن تنشأ في الأخير قاعدة صناعية قوية ومتينة، وأن وجدت هذه الأخيرة فهي قاعدة تعاني من التبعية للخارج سواء من حيث التقنيات التكنولوجية، الصيانة....، بالإضافة إلى ذلك تحتاج للكثافة الرأسمالية وتعاني من ضعف الإنتاج ومن ضخامة التكاليف، وعموما يمكن القول في هذا الشأن أن سياسات التصنيع التي اتبعت من طرف العديد من الدول العربية لم تعط النتائج المرجوة، إلى جانب عدم توفيقها في اختيار الصناعات الملائمة، ولم تستطع تقوية القدرة التنافسية لصناعاتها في السوق العالمية إذا استثنينا الصناعات النفطية وتلك المعتمدة على المعادن كالحديد و الفوسفات... في شكلها الخام، الأمر الذي أفضى في الأخير إلى غياب شبه كلي لقاعدة صناعية قوية فيها، مع تسجيل بروز تباين واضح في بنية التصنيع فيها، حيث لوحظ بروز تقدم نسبي في بعض الدول النفطية وتخلف واضح عند البقية[1].

ثانيا: التبعية التكنولوجية وعدم مقدرتها على بناء القدرات التكنولوجية الذاتية

بسبب الحاجة الماسة لمختلف المعارف والتقنيات التكنولوجية التي كانت تفتقر إليها الدول العربية، وباعتبار أن من يملك التكنولوجيا فإنه حتما سيحقق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية، تسارعت الدول العربية إلى الاعتماد كليا على الدول الرأسمالية المتقدمة للحصول عليها، وكان ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا في أشكال متعدّدة، استيراد التكنولوجيا وفق المفتاح في اليد، المنتوج في اليد، عقود الدراسات والأعمال الهندسية وعقود توريد المعدات...الخ[2].

إن التوجه الذي سلكته الكثير من الدول العربية، أفرز نتائج وخيمة كانت انعكاساتها خطيرة عليها زادت خطورتها وحدتها بفعل مساهمة عدد من العوامل والظروف، ويمكن حصر تلك النتائج فيما يلي:

– أن التكنولوجيا المستوردة غير ملائمة وتكلفتها باهظة وقد أرجع البعض سبب ذلك لكون أن الدول المتقدمة تريد الإبقاء على ميزتها الاحتكارية ولا تعمل على تصدير مستوى حقيقي وعال منها، إذ في هذا الشأن عندما لجأت العديد من الدول العربية،

[1] نفس المرجع السابق، ص80.

[2] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص197.

شأنها في ذلك شأن الدول النامية، إلى إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية، تطلب ذلك نقل التقنية، لكن الكثير من الخبراء أكّدوا على أن عملية استيراد التكنولوجيا التي صاحبت تلك الأولوية كانت حقيقتها ميدانيا نقل ما عرف بـ" الصناعات التافهة " التي تم طردها من الدول المتقدمة بحكم ما كانت تمليه الظروف آنذاك إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية وكان ذلك وفق شرطين أساسيين ينبغي أن يتحقق أحدهما على الأقل وهما[1]:

الشرط الأول: الإبقاء على روابط الصناعة المنقولة ضمن هيكل الاقتصاد الرأسمالي، عن طريق ربط تكنولوجياتها بمركز التصدير الرأسمالي(أي الإبقاء على ارتباط تصدير التجهيزات المتعلقة بهذه الصناعات وقطعها التبديلية وأحيانا صيانتها بالمركز الاحتكاري).

الشرط الثاني: ربط الإنتاج السلعي للصناعات المذكورة بالبلد الرأسمالي، عن طريق إلزامه بتصدير كامل أو جزء من الإنتاج إلى سوق البلد الاحتكاري، أي إلى سوق المركز الرأسمالي.

في حين أرجع البعض الأخر سبب ذلك إلى عيوب بعض القيادات صاحبة القرار وانتفاعها من صفقات التكنولوجيا بعمولات وسمسرة لعدم شعورها بالمسئولية أو وضوح الرؤية أو لقلة الانتماء الوطني و القومي منها [2]:

- إهمال الكفاءات الوطنية إلى جانب عدم صياغة سياسة علمية واضحة والتي يفترض من خلالها السعي للاهتمام بالأبحاث العلمية والجامعية وتنسيقها مع متطلبات التنمية، إلى جانب عدم وجود التنسيق بين الأبحاث العلمية والنشاط الإنتاجي الميداني، ومن ثم غياب الارتباط والاتصال بين المعاهد والجامعات من جهة والمؤسسات من جهة أخرى.
- عدم إمكانية تحقيق تكنولوجيا ذاتية، ويعود ذلك لأسباب عديدة، وأهم هذه الأسباب هو غياب سياسة واضحة المعالم في كامل الدول العربية ، حيث لو انصبت جهودها وعبئت إمكانياتها المتنوعة لربما استطاعت أن تحقق تكنولوجيا عربية.
- غياب الرؤية الواضحة لسياسة عربية وتكنولوجية فعالة، فمن بين حلقات التكنولوجيا الأربع المترابطة (المادية، التطبيقية، المهارية، المعرفية)،

---

[1] صموئيل عبود، **خمس مشكلات أساسية لعالم التخلف**، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،1984، ص112.

[2] السيد عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين امكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1998، ص64.

– فإن الطلب العربي بقي مرتكزا على الحلقتين الأوليتين ومهملا للحلقتين الأخيرتين بعبارة أخرى ايلاء أهمية وأولوية للنقل والاستخدام الفعلي دون الاهتمام بتطوير قدرات الاكتساب والتطويع، نقول أن تجربة المجتمعات العربية في التعامل مع معطيات التكنولوجيا كونها نظرت إليها على أنها (شيء)، لا على أنها فعالية إنسانية مفعمة بالنشاط، وهذه الرؤية لا ترى إلا نتائج التكنولوجيا في حين تبقى إجراءات الإنجاز التكنولوجي خافية عنها[1].

ثالثا: الاعتماد المفرط على النفط وتبعاته السلبية

كما هو معلوم يحتل النفط أهمية بالغة في اقتصادات الدول العربية النفطية، ويعود ذلك إلى الموارد المالية التي تتحصل عليها هذه الأخيرة منه إلى جانب ذلك الاعتقاد الذي سادها والذي كان فحواه يتمثل في أن التنمية مرهونة بما تحققه من عوائده، مما تسبب ذلك في الإبقاء على فجوة التنمية بينها وبين الدول المتقدمة ولو أن هناك عوامل أخرى كان لها انعكاسا واضحا في زيادة حدتها[2].

وحتي يتسنى لنا من إبراز الحقيقة التي مفادها الاعتماد المبالغ فيه من طرف الدول العربية النفطية على النفط دون المصادر الأخرى في مسار تنميتها، وحتي الدول العربية غير النفطية التي كانت تعتمد على المساعدات التي تقدمها لها مثل هذه الدول، نستند إلى النقاط الأساسية التالية[3]:

– انصبت كل جهود الدول العربية النفطية تقريبا في الاهتمام بالنفط كقطاع صناعي عوضا أن تشارك الفروع الصناعية الأخرى والقطاعات الأخرى اهتمامها مما تسبب ذلك في تكريس مكانتها في تقسيم العمل الدولي وهي مكانة الدول التي تتخصص بصورة خاصة في الصناعة الاستخراجية للنفط. في حين سجل بالنسبة للدول المتقدمة توجيه اهتماماتها الكبرى لمختلف ميادين التصنيع من خلال تكثيف الرأسمال، التكنولوجيا، وتجسيد مراكز البحث والتطوير، مما مكنتها تلك الاستراتيجية من تخصصها في تحويل النفط إلى منتجات مختلفة والتي تخصّصها في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والإلكترونية....الخ.

– الاعتماد المفرط على النفط أدى إلى غياب تنوع في صادراتها إذ تصل صادرات النفط في الدول الخليجية إلى أكثر من 99% من صادراتها في كثير من الأحيان، وفي الجزائر تبلغ حدود 97%.

---

[1] مجداب بدر عناد ومحي الذين حسين، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، ص ص 308،309.

[2] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره ص200.

[3] السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سبق ذكره ص50.

والملاحظ بالنسبة للدول العربية النفطية يستخلص أن هذه الأخيرة تعتمد بالفعل على مصدر تصدير النفط كعائد رئيسي وكإيراد حقيقي للإنفاق، دون أن يكلفها ذلك عناء البحث عن مصادر أخرى، حيث تبلغ عائدات البترول العربية حوالي 200 مليار سنويا، إذ يشكل 95% تقريبا من إيراداتها.

– إن الوطن العربي، يعد من الأقاليم المصدرة لعدد محدود من المواد الخام تتمثل أساسا في النفط، و بدرجة أقل بكثير في خامات الأسمدة وخامات الحديد وبعض المواد الغذائية.

– يجادل البعض أن زيادة العوائد النفطية التي تحققت من زيادة الأسعار في بعض الفترات، ساهمت في تحسين أداء الاقتصاديات العربية وهذا ما انعكس على زيادة الاستهلاك الحكومي والاستثماري، غير أن ذلك لا يدفعنا إلى الإيمان بأن تلك العوائد قارة، بل هي متغيرة لأنها مرهونة بمرونة أسعار النفط التي تسود السوق العالمية النفطية، وأي تدهور في أسعارها ينعكس سلبا على الدول التي تعتمد كليا على عوائده ومن ثم على الوضعية الاقتصادية والسياسية لهذه الدول وبصورة خاصة الدول العربية منها، ومنه يجب أن تعتمد على عدة مصادر لإيراداتها بالعملة الصعبة كأن مثلا توجيه بعض الصناعات نحو التصدير، الاهتمام بالقطاع السياحي والفندقي...الخ، ولقد كان يعتمد على تلك الإيرادات بالنسبة للدول النفطية في تلبية متطلبات التنمية عموما وفي زيادة الناتج المحلي وفي الإنفاق الحكومي وفي التكوين الرأسمالي...الخ، دون محاولة البحث عن تحقيق مجموع الإيرادات في تلبية متطلبات التنمية عموما دون محاولة البحث عن تحقيق مجموع الإيرادات من مصادر أخرى غير تصدير النفط[1].

أما بالنسبة للبلدان العربية غير المنتجة للنفط، فإن أثر النفط في زيادة دخولها إنما تولد عن طريق المساعدات والقروض والاستثمارات التي قدمتها لها الدول العربية النفطية وكذلك عن طريق زيادة فرص الإنتاج والتصدير تلبية للدخل الجديد المتولد في الدول النفطية، وبصورة خاصة نتيجة الأموال التي تدفقت عليها من تحويلات الأعداد الكبيرة من العمال الذين تدفقوا إلى الدول النفطية للعمل فيها، لكن تلك الإيرادات تتوقف حتما على أسعار النفط التي تسود السوق البترولية إذ أن ارتفاع الأسعار يؤدي حتما إلى ارتفاع عوائده، وانخفاضها يعني انخفاض تلك العوائد، ومنه تسبب انخفاض أسعار النفط في الكثير من الأحيان في استنزاف احتياطاته دون تمكن الدول العربية النفطية من الحصول على العوائد الكفيلة بتلبية متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أثر سلبا على الدول العربية غير النفطية التي كانت تستفيد من تلك العوائد في أشكال مختلفة، فلقد ترتب على انكماش المدخولات النفطية مند منتصف الثمانينات اثار سلبية كان لها انعكاساتها على إمكانيات التنمية والتوازن الخارجي للبلاد النفطية والبلاد العربية

[1] نعيم الطاهر، **دراسات في الواقع العربي التنموي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1998، ص83.

الأخرى. حيث حدث تآكل الفوائض في الموازين التجارية، وحتي موازين العمليات الجارية، فقد اندفع الكثير من الدول العربية في ظل هذا الوضع إلى الاستدانة من الخارج تبعاتها السلبية، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع الاحتياطات الدولية الخاصة بها، وكذلك ارتفاع حجم الأعباء المتعلقة بخدمة الديون الخارجية[1].

ولا شك أن الدول الصناعية استفادت من هذا الوضع، لكون أنها أضحت تستورده بأسعار منخفضة وبكميات هائلة تخدم مختلف مجالاتها الصناعية وخاصة وأن هذه الأخيرة بحكم قوتها الاقتصادية استطاعت أن تصل إلى صياغة هذا الوضع من خلال التعارض المسجل في المواقف والتوقعات المستقبلية بين كل من الأوبك والوكالة الدولية للطاقة، وثمة حقيقة أخرى تضاف، وهي أن الاعتماد المفرط على النفط، جعل من قطاع التصدير في الدول العربية النفطية بالخصوص يرتكز على تصدير سلعة واحدة ألا وهي النفط الخام، مما سمح ذلك لهذا القطاع إثبات عجزه في خلق نمو ذاتي هذا من جهة، وإهمال مختلف النشاطات الأخرى التي يفترض لو تم الاهتمام بها وإعطائها العناية الكاملة، وجعلها من بين الأولويات لأسهمت بشكل جلي في تعظيم العوائد بالعملة الصعبة، ورغم الآمال الكبيرة التي كانت قد علقت على المال النفطي في إمكان تحقيق دفعة كبيرة في تطوير قوى الإنتاج العربية وإحداث تكامل اقتصادي عربي، فقد انتهت فترة الرواج النفطي مخلفة اقتصادات عربية أكثر تبعية للخارج و أشد تشوّها، وهياكل اقتصادية أكثر اعوجاجا واقتصادات قطرية أكثر اختلالا، وبالتالي يمكن القول أن الأثر المحتمل لأعراض المرض الهولندي كان سلبيا في هذه الحالة، الاعتماد المفرط على النفط[2].

الفرع الثاني: تفاقم أزمة الديون الخارجية

في الواقع من بين التحديات الكبرى التي مازالت تواجه من طرف العديد من الدول النامية، و بصورة خاصة العديد من الدول العربية هي أزمة الديون الخارجية وتفاقمها الذي يستمر في إثقال كاهلها، إذ أن التزاماتها الخارجية في ظل هذه الأزمة تفوق مقدرتها على السداد، وقد بلغ عبء خدمة الديون حدا يضع البلاد المدينة أمام اختيار مرير بين النمو والتنمية من ناحية وخدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى، فإذا أعطت البلاد المدينة أولوية لاعتبارات النمو والتنمية، فإنها تجد نفسها عاجزة عن الوفاء

[1] محمد العمادي، **النفط والتطور الانمائي**، مخاضرة ألقيت بتاريخ 17 مارس 1981 في الدورة التدريبية الخاصة بأساسيات صناعة النفط و الغاز التي نظمتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ص30.

[2] ابراهيم سعد الذين عبد الله، **دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية**، دراسات في التنمية العربية. الواقع و الأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،1998، ص139.

بالتزاماتها الدولية، وإن هي وضعت الوفاء بتلك الالتزامات في المرتبة الأولى فإنها لا بد أن تضحي إلى حد كبير بإمكانيات النمو والتنمية، وعليه فإن هذا التحدي الذي تواجهه العديد من الدول العربية كان عاملا رئيسيا من بين العوامل التي دفعت بها إلى إيجاد السبل التي من شأنها تحد من تفاقمه، ومن انعكاساته السلبية على سيرورة تنميتها ونمو اقتصاداتها، ولقد كان الانفتاح على الاستثمار المباشر الأجنبي من بين السبل التي أقرتها الدول العربية من أجل ذلك[1].

الفرع الثالث: عوامل داخلية أخرى

إن العوامل التي ذكرناها سالفا والتي تبلورت في فجوة التنمية بين الدول العربية والدول المتقدمة، و كذلك تفاقم أزمة الديون الخارجية، لم تقتصر عليها كعوامل داخلية لانعراج الدول العربية نحو الانفتاح على العالم من خلال وضع أطر قانونية وتنظيمية لدخول الشركات الأجنبية إليها، وتشجيع استثماراتها المباشرة فيها، بل هناك عوامل داخلية أخرى دعمت إلى حد ما قرارها بضرورة الانعراج ومن ثم التخلي عن التوجهات السابقة، ويمكننا أن نذكر أبرزها في النقاط التالية[2]:

-فشل قيام تكامل عربي حقيقي؛

-عدم الارتقاء بالتجمعات العربية شبه الإقليمية إلى المستوى المطلوب؛

-هجرة الأموال العربية إلى الخارج.

المطلب الثاني: نظرة موجزة عن الاقتصاديات العربية

سيتم انتقاء بعض المعالم الأساسية المعبرة عن الأوضاع في الدول العربية والمتمثلة في:

الفرع الأول: الظروف الاقتصادية

يمثل المناخ الاقتصادي الركيزة الأساسية لجدب الاستثمارات الأجنبية، وهو يعبر عن القوى والعوامل والأنشطة الاقتصادية المختلفة ويتجسد في مدى توفير البنى التحتية الأساسية ووضوح السياسة الاقتصادية، فلسفة الدولة اتجاه الاستثمارات الأجنبية، الضمانات والامتيازات المقدمة، كفاءة النظام المصرفي، امكانية تحويل الأرباح، استقرار العملة الوطنية، معدلات الفائدة على القروض، معدلات التضخم، مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي، الدين العام...الخ، أما على مستوى المنطقة العربية، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة وعميقة غيرت ولاتزال تغير في معالم الصورة الإجمالية للعالم العربي أو على الأقل لمجموعة من دول المنطقة. وفي ظل هذه المرحلة الحساسة، تبرز

[1] سعيد النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 145،1998.

[2] نفس المرجع السابق ص34.

أهمية التعرف على ملامح تلك الصورة، من خلال المتغيرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عامة عما شهده الاقتصاد والمجتمعات العربية. وفيما يلي تقديم أبرز مؤشرات المناخ الاقتصادي الاجتماعي في المنطقة العربية:[1]

أولا– النمو الاقتصادي

حسب بيانات صندوق النقد الدولي[2] كانت معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية متفاوتة من عام الي أخر خلال الفترة (2001– 2015)، فتراوحت بين الارتفاع أحيانا والانخفاض والتراجع أحيانا أخرى، إلا أنها على العموم كانت مقبولة وكانت تفوق المعدلات المحققة في الدول المتقدمة، ويفوق في بعض الأحيان معدلات النمو العالمية، فبعد التراجع المسجل عام 2001 و2002 تحسن معدل النمو الحقيقي للدول العربية ليبلغ نحو6.29% عام 2004، إلا أنه سرعان ما تراجع عام 2005 إلى حوالي 5.54%، وفي عام 2006 حققت الدول العربية نمو حقيقي أعلى من معدل النمو الحقيقي المسجل لعام 2005 ليبلغ 7.64%، ويأتي هذا الارتفاع بعدما سجلت عشرة دولة عربية خلال العام معدلات تجاوزت معدلات النمو العالمي، تصدرها قطر بمعدل نمو بلغ 26.17%، موريتانيا 18.8% تليها الامارات 9.83%، السودان 8.91%، الأردن 8.09 %، وحافظ النشاط الاقتصادي في الدول العربية على أدائه القوي خلال عام 2007 بمعدل نمو6.17 % مدعوما بقوة النمو العالمي وارتفاع الأسعار العلمية للنفط والسلع الأساسية وتحسن الأطر الاقتصادية المتبعة في المنطقة العربية، وهو كذلك لعام 2008 رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية وبمعدل نمو بلغ 5.86% .

أما في عام 2009 فقد تأثر النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية تأثرا سلبيا نتيجة لاشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي العربي إلى معدل 3.19% بعد تسجيل بعض الدول العربية لمعدلات نمو سالبة، بلغت في الكويت 7.07% تليها موريتانيا 1.04%. وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أن معدل النمو في المنطقة يضل إيجابيا .

وبعد عام 2009 عاود النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية صعوده بعد عبور تداعيات الأزمة المالية، حيث ارتفع اجمالي الناتج المحلي العربي خلال عام 2010 إلى معدل نمو بلغ 4.84% قبل أن يحقق معدل سالب بلغ 0.17% عام 2011 بعد موجة الاضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية في

[1] صايفي عمار، **أهمية الاستثمار المحظي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2017، ص112.

[2] الملحق رقم 1، ص107.

إطار ما يعرف بالربيع العربي، حيث سجلت ليبيا أكبر معدل سالب بلغ 62% تليها اليمن بمعدل نمو سالب بلغ 12.71% وتونس 1.91% والسودان 1.25% عام 2011 ليتحسن معدل النمو في عام 2012 ويبلغ أعلى قيمة له إذ وصل 9.98% بعدما بلغ معدل النمو في ليبيا نحو 104.5%، قبل أن يتراجع مرة أخرى عام 2013 و2014 ويبلغ 2.88 و1.41% على التوالي متأثرا بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية[1].

ثانيا- التوازن الداخلي

يعبر هذا المؤشر عن السياسة المالية ويقاس بعجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعلوم أن إدارة عجز الموازنة العامة يكون من خلال تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات من خلال رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة. وبعد ذلك أمر يسيئ إلى مناخ الاستثمار خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال أو على الدخل أو على الأرباح فهي تعتبر عبئا إضافيا على المستثمر وبالتالي لا تشجع على الاستثمار الأجنبي .

وقد أظهرت التطورات الحاصلة على مستوى المنطقة العربية أن الغالبية العظمى من موازنات الدول العربية تعاني من عجز مزمن خلال الفترة من 2000 إلى 2015 حيث تحقق موازنات ليبيا ودول الخليج فيما عدا البحرين فوائض مالية مقابل عجز في موازنات بقية بلدان المنطقة مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانية، وتشير التطورات إلى تحول فائض الموازنة إلى عجز اعتبارا من عام 2008 في البحرين والجزائر، عام 2007 في العراق وعام 2006 في اليمن، وقد حققت الموازنة العامة لمجموع الدول العربية فائضا بلغ 33.5 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة من 2005 إلى 2005، وارتفع إلى 453.9 مليار دولار عام 2008 قبل أن يتحول إلى عجز بقيمة 46.89 مليار دولار عام 2009 قبل أن يعود إلى فائض بقيمة 8.06 مليار دولار عام 2010 و75.8 مليار دولار عام 2011، ثم 153.99 مليار دولار عام 2012، ليتراجع الفائض الإجمالي عامي 2013و2014 إلى 65 ثم 67.03 مليار دولار على التوالي.

كما ارتفع فائض الموازنة العامة الإجمالية للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 4.3% كمتوسط خلال الفترة (2000-2005) إلى 12.7% عام 2008 قبل أن يتحول إلى عجز بنسبة

[1] نفس المرجع السابق، ص ص112،113.

2.6% عام 2009. لتبدأ في التحسن النسبي في عام 2010 وتبلغ 5.8% عام 2012 قبل أن تتراجع مرة أخرى إلى 2.4% في عام 2013 و2014[1].

ثالثا- الحساب الجاري[2]

يعبر هذا المؤشر عن سياسة التوازن الخارجي ويقاس بعجز أو فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر هذه النسبة أحد أهم مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي. وكلما انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفعت نسبة الفائض كلما كان ذلك أفضل وعبر تحسن في الاستقرار الاقتصادي ، أما فيما يتعلق بالمنطقة العربية فقد أظهرت التقارير بأن نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي كانت متفاوتة من دولة إلى أخرى ومن عام إلى أخر خلال الفترة الممتدة من (2001-2015).

وقد كانت تعرف في كامل السنوات انخفاضا في نسبة العجز أو ارتفاعا في الفائض في معظم الدول العربية، وأن عدد قليل منها سنويا كانت تسجل زيادة في العجز أو انخفاضا في الفائض أو تحولا من حالة الفائض إلى حالة العجز من عام إلى أخر ، **إذ** تسجل حوالي نصف الدول العربية عجزا دائما في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تسجل لبنان أعلى نسبة عجز ضمن الدول العربية وبنسبة عجز تفوق 20% في معظم سنوات الدراسة، وبلغت نسبة العجز عام 2014 نحو 24.88% مقابل 26.74% عام 2013، تليها موريتانيا والتي سجلت نسبة عجز بلغت 40.14% عام 2005 وتسجل عجز بنحو 28.94% عام 2014 مقابل 24.44% عام 2013، ثم تونس وإن كانت نسبة العجز منخفضة نسبيا والتي بلغت أقصاها عام 2014 نحو 8.84% والسودان والتي بلغت نسبة العجز فيها 7.67% عام 2014 مقابل 8.87% عام 2013. في حين تسجل كل من المغرب واليمن والأردن وجيبوتي خلال السنوات الأخيرة عجزا في الحساب الجاري ، إن أعلى نسبة عجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضمن الدول العربية لعام 2014 تسجل عجزا في ليبيا بنحو 30.11% وهو العجز الوحيد المسجل للبلد خلال هذه الفترة، حيث تسجل ليبيا وفي معظم سنوات الدراسة فائض في الحساب الجاري وبنسب مرتفعة نسبيا بلغت 51.1% عام 2006 وتجاوزت 40% في عامي 2007و2008 على التوالي. وترجع المرتبة الثانية لموريتانيا بنسبة عجز بلغت 28.94 % ثم جيبوتي بنحو 25.6% ثم لبنان بنحو 24.88%، وبالمحصلة سجلت المنطقة العربية عام

[1] نفس المرجع السابق، ص ص114،115.

[2] نفس المرجع السابق، ص 115.

2014 كمتوسط عجز في الحساب الجاري نسبة 3.43% وهو يعتبر المرة الثانية التي تسجل فيها المنطقة العربية عجزا خلال فترة الدراسة، بعدما سجل في عام 2009 عجزا بلغ 1.19%. في حين تسجل كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والامارات والجزائر فائض في الحساب الجاري وبنسب مرتفعة نسبيا في هذه الفترة ماعدا الجزائر في عام 2014 عندما سجلت عجزا بنسبة 4.5 %.

أما فيما يتعلق بالحسابات الجارية للدول العربية، فيلاحظ أن الصافي العربي قد ارتفع من 74.9 مليار دولار عام 2000 إلى 234.89 مليار دولار عام 2008، و399.04 مليار دولار عام 2012 وذلك بعدما تراجع بشدة إلى 39.65 مليار دولار فقط عام 2009، وقبل أن يتراجع في عامي 2013 و2014 إلى 318.4 و178.4 مليار دولار على التوالي. حيث وخلال عام 2014 حققت 4 دول عربية هي الكويت و المملكة العربية السعودية وقطر والامارات فائضا بنحو 240 مليار دولار، في الحسابات الجارية كما حققت كل من عمان والبحرين فائضا بلغ 2.66 مليار دولار، مقابل عجز قيمته 64.11 مليار دولار لبقية الدول العربية[1] .

الفرع الثاني: الظروف السياسية

من المعروف أن الاستقرار السياسي يعتبر عنصر هام من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ويقصد به الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي أي يكون الأمن الداخلي مستقرا وبدون وجود اضطرابات وعصيان مدني ومظاهرات والأمن الخارجي يقصد به عدم وجود مشاكل حدود بين الدول، فمن خلال الواقع السياسي العام في الدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تتنعم بالاستقرار السياسي مما يعتبر دعامة قوية لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولا عربية أخرى مازالت تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار عندهم ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج ومزيدا من التحديات، إن القوى الخارجية لعبت وتلعب دورا كبيرا في زعزعة الأمن الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية مما أثر ويؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الان بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتبعياته على الدول العربية وخاصة المجاورة للعراق بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين وأثره أيضا على الدول المجاورة[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 115،116.

[2] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 210.

الفرع الثالث: الظروف الادارية والتشريعية:

نذكرها فيما يلي: [1]

اولا–الظروف الادارية

مازالت بعض الدول العربية تعاني من مشاكل ادارية عديدة ويمكن ايجازها فيما يلي:

*البيروقراطية والروتين في الاجراءات وانجاز المعاملات ؛

* نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة؛

* قلة القيادات الادارية ذات المهارات اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية ؛

* عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ؛

* عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات؛

* عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب؛

* عدم التركيز على التدريب لصقل وزيادة قدرات الموظف في مواقع العمل؛

* انعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الادارية؛

* التعيين لا يتم حسب الكفاءة والمقدرة وانما حسب الطائفية الحزبية والوساطة ؛

*عدم توفر فرص استثمارية جاهزة وخرائط استثمارية معدة على أسس علمية؛

* تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.

ثانيا– الظروف التشريعية

وتتمثل الأوضاع السائدة في غالبية الدول العربية في:

* عدم استقرار القوانين المشجعة للاستثمار بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة في المستثمر؛

* تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية؛

* لا تتناسب بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات، والمستجدات في العالم؛

*عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

[1] نفس المرجع السابق ص211.

المطلب الثالث: معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

مازالت هناك مشاكل وعقبات عديدة تعاني منها غالبية الدول العربية وما بدلته الدول العربية من جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بدأ الاهتمام بالتعرف على أهم تلك المعوقات التي تواجه عملية جذب الاستثمار في الدول العربية والتي تنقسم إلى:

الفرع الأول: معوقات خاصة بالبنية الأساسية :

وتتمثل فيما يلي[1] :

- ضعف البنية الأساسية في معظم الدول العربية، من طرق مواصلات واتصالات سلكية ولا سلكية وموانئ ومطارات وطاقة ومياه، وهذه من المتطلبات الأساسية للمستثمر العربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.
- ضعف السوق المحلية في معظم الدول العربية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما معا مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق مما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشاريع استثمارية حالية ومستقبلية.
- ضعف أسواق رأس المال في معظم الدول العربية وكذلك حداثة تنظيمها وصغر حجمها وهذا يعتبر عقبة أمام جذب الاستثمارات العربية والأجنبي

الفرع الثاني: المعوقات الاقتصادية والمالية

هناك مجموعة من المعوقات الاقتصادية والمالية يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي.
- عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في بعض الدول العربية .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية**، تعدها المؤسسة عن واقع الاستثمار في الدول العربية، 2013، ص212.

[2] عصام عمر مندو، مرجع سبق ذكره، ص214.

- احتكار القطاع العام في كثير من الدول العربية للكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة أمامه.
- تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف وما لهذا من أثار سلبية على المستثمر.
- محدودية توفير التمويل المحلي اللازم في معظم الدول العربية حيث أن هناك دولا عربية كثيرة تعاني من عجز مالي في تمويل مشروعات استثمارية كثيرة.

الفرع الثالث: المعوقات التشريعية

يمكن تلخيصها في[1]:

- انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار في بعض الدول العربية بسبب كثرة التعديلات التشريعية مما يولد لدى المستثمر الشعور بالقلق وعدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته.
- غياب الوضوح في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية وعدم وجود لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين.
- تعدد التشريعات وعدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات في كل الدول العربية مما يشتت المستثمر في أكثر من تشريع.
- القيود التي تفرض على المشروعات، أي سيطرة مواطني الدول المضيفة دون غيرهم من المستثمرين الوافدين على أكثر من 51% وما يترتب على ذلك من حرمان الوافدين من مزايا كثيرة.

الفرع الرابع: المعوقات الادارية :

ويمكن تلخيصها في[2]:

- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في بعض الدول العربية وتضارب اختصاصها فيما بينها في بعض الأحيان؛
- تعقيد الاجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وبطء في التنفيذ والتأخير المستمر والمتعمد؛

[1] قويدري محمد، **واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول العربية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، جامعة الأغواط، 2005،ص50.

[2] أحمد شرف الذين، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشخيص الحالة المصرية**، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، القاهرة،1995 ، ص297.

- عدم وجود كوادر بشرية كفؤة ومدربة في ادارة أجهزة الاستثمار من أجل انجاز المعاملات بكفاءة عالية؛
- نقص الخبرات الفنية والادارية اللازمة لتسيير المشاريع.

الفرع الخامس: المعوقات السياسية والاجتماعية

تتلخص في[1]:

- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية في داخل بعض الدول العربية؛
- الشعور بعدم الارتياح من قبل المواطنين في بعض الدول العربية للمستثمر الوافد؛
- صعوبة التعامل مع الأوضاع الاجتماعية في بعض الدول العربية وخاصة من عادات وتقاليد وعدم رغبة بعض الدول في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي.

الفرع السادس: معوقات ترجع إلى المستثمر

أوضحنا في السابق مجموعة عقبات بشكل عام كالبنيوية والقانونية والاقتصادية والمالية والتنظيمية والاجرائية والادارية والسياسية التي نعاني منها بعض أو معظم الدول العربية حتي الأن، وسنحاول هنا التعرف على أهم المعوقات التي ترجع للمستثمر نفسه حيث يمكن انجازها فيما يلى[2]:

- النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر حيث أن المستثمر العربي لا يحبذ النظرة التجارية طويلة المدى في الاستثمارات لأنه يريد تحقيق أرباح بسرعة دون انتظار لفترة طويلة ومشروعات غير مكلفة كثيرا
- أن معظم دراسات الجدوى الاقتصادية تم اعدادها عن طريق بيوت خبرة أجنبية وحيث أن معظم المشروعات لم تهتم بالجوانب الفنية والتسويقية وهاتان مرحلتان مهمتان جدا من مراحل اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- عدم اختيار المستثمرين الادارة الكفؤة المؤهلة والنزيهة والقادرة في التعامل بكفاءة مع بيئة الاستثمار ومتغيراتها.
- سوء اختيار أنماط وأدوات التمويل لتمويل المشروعات المختلفة من مصادر محلية وأجنبية وبفوائد عالية.
- ضعف مستوى الخدمات التسويقية وقصور الجهود المبذولة محليا وخارجيا.

[1] نفس المرجع السابق، ص298.

[2] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص216.

ان المتغيرات الاقتصادية عالميا واقليميا تستدعي قيام المستثمر العربي بإعادة توجيه استثماراته من الخارج إلى الوطن العربي ليستفيد منها الوطن العربي بدل أن تبقى الأموال مجمدة لدى أصحابها.

المبحث الثالث: وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولت الدول العربية اهتماما بالغا بالاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك قصد جذب أكبر كم ممكن من التدفقات نحوها من أجل تحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية عالية من أجل حل المشكلات التي تجابهها.

المطلب الأول: الحوافز المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول العربية

تعد الجهود الترويج التي تقوم بها الدول من العناصر المهمة في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي دول العالم والدول العربية، تقع تلك المسؤولية على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت كافة الأطراف الأخرى، إذ يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من قبل الحكومات العربية للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار المباشر إلى :

الفرع الاول: الحوافز التمويلية

تتضمن قيام الحكومات بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل فيشكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، ويمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات.
- مساهمة الدولة في رأس المال ومنح ضمانات للقروض إضافة للدعم المباشر للمشاريع.
- تقديم خدمات في عدة مجالات كدراسة السوق أو الدراسات الأولية.
- التأمين بتعريفات تفضيلية، إضافة لصفقات عمومية تفضيلية.
- المساهمة في المصاريف الأولية المرتبطة بالتكوين والتعهد بدفع أجور خاصة بالتشغيل.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص 99.

الفرع الثاني: الحوافز الضريبية

تمثل أحد أدوات السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والتأثير على سلوك المستثمرين بما يتفق وأهداف الدولة ورؤيتها لمسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أهمها تتمثل في[1]:

- **الأسعار التمييزية:** يفرض المشرع الضريبة بأسعار مختلفة وفقا لنوع المشروع، حجمه ومدى مساهمته في أهداف خطة التنمية ويأخذ ثلاث أشكال رئيسية:
  * السعر العام للضريبة يبقى على حاله مع تخفيض هذا السعر للنشاط المراد تحيزه.
  * تفرض الضريبة بسعر منخفض في البداية لكل الأنشطة، ثم يزاد سعر الضريبة بالنسبة لأنشطة معينة، بحيث يصل إلى حد من الارتفاع.
  * فرض الضريبة بسعر حكمي منخفض على أوجه النشاط المرغوب التوسع فيه.
- **الإجازة الضريبية:** يقصد بها منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبي لعدة سنوات في بداية حياتها الانتاجية، أي أن المستثمر يتمتع لعدة سنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، وهو غالبا يتحدد بناءا على نوع المشروع، مكان إقامته، أهميته أو مجاله الاستثماري.
- **الاستهلاك المعجل:** كافة الطرق التي تؤدي لاستهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية، خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الانتاجية المقدرة، ومن أهم طرقه طريقة الاستهلاك الحر، القسط المتناقص والقسط المبدئي.
- **الائتمان الاستثماري:** يقصد به السماح بخصم نسبة معينة من الأصول الجديدة المشترات من الضريبة المستحقة على المستثمر، ويترتب عنه تخفيض الضريبة دون تخفيض فعلى في وعاءها.
- **ترحيل الخسائر:** يقصد بالخسائر التي يجوز ترحيلها كل نقص حقيقي ومؤكد أصاب أصلا أو أصولا مملوكة لمكلف خاضع إيراده لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والمهنية، لا يقابل هذا النقص تعويض أو غيره، فالخسائر التي ترحل هي الضريبة دون سواها.

الفرع الثالث: الحوافز الأخرى

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، كما تشمل الحوافز المتعلقة بالبنية التشريعية[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص100.

[2] نفس المرجع السابق، ص100 .

المطلب الثاني : حصة البلدان العربية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.

تعرف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات كبيرة، خاصة مع التحول الكبير من اقتصاديات الدول إلى اقتصاديات تعتمد أساسا على قوى السوق، كما أن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية في العقود الأخيرة قلل من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من جهة وشجع استخدام مصادر التمويل الخارجية الأخرى، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يخص توزيع أو اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا فيظهر من خلال الجدول رقم (04)

إذ نلاحظ سيطرة منطقة أروبا ووسط أسيا على أكبر حجم من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كامل السنوات خلال الفترة (2001–2015)، حيث تستأثر على أكبر قيمية خلال سنوات الدراسة وتستحوذ على نحو 32.50% من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2015 مقابل 27.24% عام 2014، وتأتي في المرتبة الثانية منطقة شرق أسيا ودول الباسفيك بنحو 28.52% عام 2015 مقابل 34.38% عام 2014، تليها في المرتبة الثالثة منطقة أمريكا الشمالية بنحو 20.28% عام 2015 مقابل 15.22% عام 2014، وبذلك نجد أن المناطق الثلاثة السالفة الذكر تسيطر على غالبية صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا وتسيطر على نحو 81.3% عام 2015 مقابل نحو 76.85% عام 2014،

الجدول رقم (04) : اتجاهات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (2001-2015).

الوحدة: مليار دولار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العالم	796	741	707	1004	1522	2136	3065	2443	1360	1860	2283	2125	2084	1780	2135
جنوب أسيا	5	6	4	7	10	25	32	51	39	31	40	27	33	40	49
أمريكا الشمالية	199	133	118	210	163	358	461	403	174	289	295	292	344	271	433
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	8	9	20	32	73	109	126	114	83	86	62	61	58	52	49
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	80	61	52	106	81	104	190	218	153	236	286	288	326	273	256
أوروبا ووسط أسيا	359	406	370	436	985	1225	1827	1232	585	691	998	900	692	485	694
شرق أسيا ودول الباسيفيك	127	112	126	198	187	294	396	385	287	496	559	517	591	612	609
جنوب الصحراء الإفريقية	15	10.8	13.8	12	19.5	16	30	39	36	28	40	36	38	44	42

Source: databank.Worldbank.org, page consulted on : 14/05/2017.

في حين يتقاسم باقي دول العالم النسبة المتبقية، حيث تأتي منطقة أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي في المرتبة الرابعة بنحو 11.99% عام 2015 مقابل 13.33% عام 2014، وتأتي منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا في المرتبة الخامسة بنحو 2.29% عام 2015 مقابل 2.92% عام 2014، و تأتي منطقة جنوب الصحراء الافريقية و منطقة جنوب أسيا في نفس المرتبة تقريبا حيث تتقارب من حيث حصتها السنوية من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا مع تفاوت بسيط في بعض السنوات وتستحوذان معا على نحو 4.26% عام 2015 مقابل 4.71% عام 2014.

الشكل رقم (02): تطور حركة واتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة (2001-2015).

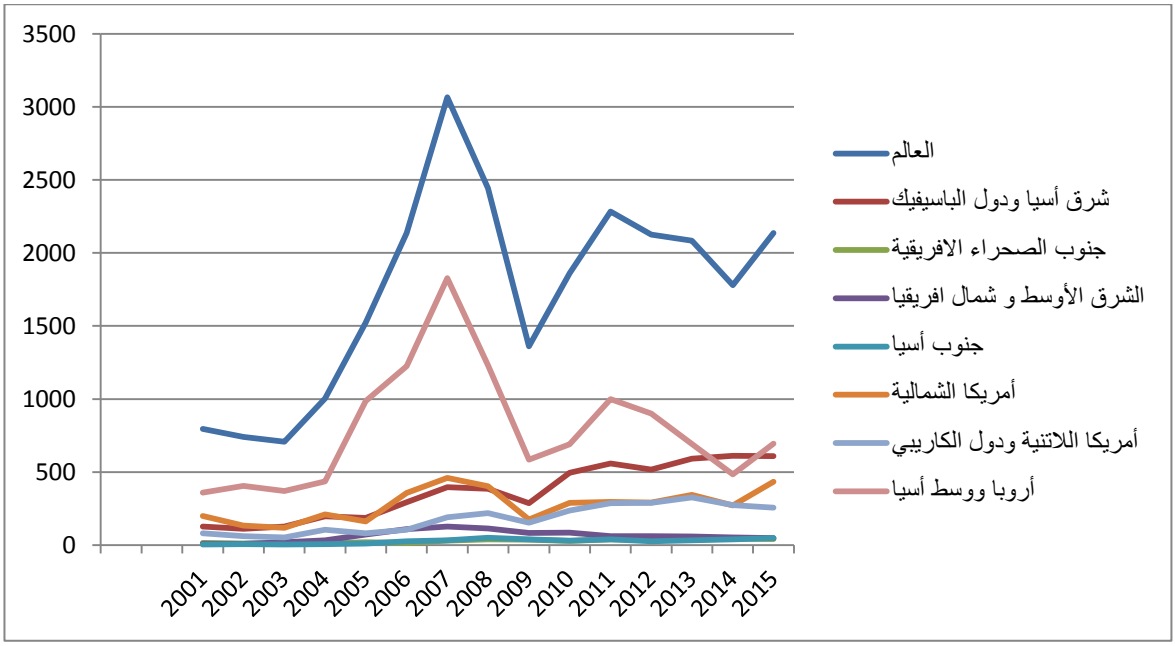

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

الفرع الثاني: حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2015:

سعت العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ العديد من الاجراءات واعتماد مجموعة من الاصلاحات بهدف تحسين بيئتها الاستثمارية وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وبالنظر إلى أوضاع أسواق العمل والقيود المتصلة بالقدرات الانتاجية فان تحقيق معدل نمو أعلى بشكل مستدام وبوتيرة متسارعة يتطلب من معظم الاقتصادات العربية أن تولي مرة أخرى الأولوية لمعالجة الاختلالات الهيكلية وإلى تخفيف تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

أولا: حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

يوضح الجدول رقم (05) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي مقارنة بالحجم الاجمالي المتدفق عالميا خلال الفترة (2001-2015)، حيث يلاحظ التطور التدريجي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي، حيث سجل صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قيمة 6.21 مليار دولار سنة 2001 ما يقابل نسبة 0.78% من الاجمالي المتدفق عالميا، ليتحسن ابتداء من عام 2005حيث سجل قيمة بلغت حوالي نحو 46 مليار دولار، ليبلغ أقصى قيمة له عام 2008 عندما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عربيا حوالي 88 مليار دولار وما نسبته 3.60% من الاجمالي العالمي، ليتراجع خلال السنوات 2009، 2010، 2011 ليبلغ حوالي 76، 70، 44 مليار دولار على التوالي، ليسجل ارتفاعا طفيفا خلال عام 2012 اذ بلغ 48 مليار دولار وما نسبته 2.75% من الاجمالي العالمي.

الجدول رقم (05) حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا خلال الفترة(2001-2015)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العالم	796	741	707	1004	1522	2136	3065	2443	1360	1860	2283	2125	2084	1780	2135
الدول العربية	6.21	5.75	14	21	46	69	81	88	76	70	44	48	45	45	35
حصة الدول العربية من الاجمالي العالمي (%)	0.78	0.77	1.98	2.09	3.02	3.23	2.64	3.60	5.58	3.76	1.92	2.25	2.15	2.52	1.63

Source : databank. Worldbank.org, page consulted on : 14/05/2017.

أما في عامي 2013 و2014 سجل نفس القيمة حيث بلغت حوالي 45 مليار دولار، أما عام 2015 فقد سجل انخفاضا في حصة الدول العربية من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت حوالي 35 مليار دولار وما نسبته 1.63% من الاجمالي المتدفق عالميا. والشكل الموالي يبرز تطور حصة الدول العربية من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي:

الشكل رقم (03) : حصة الدول العربية من صافي تدفقات الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001- 2015).

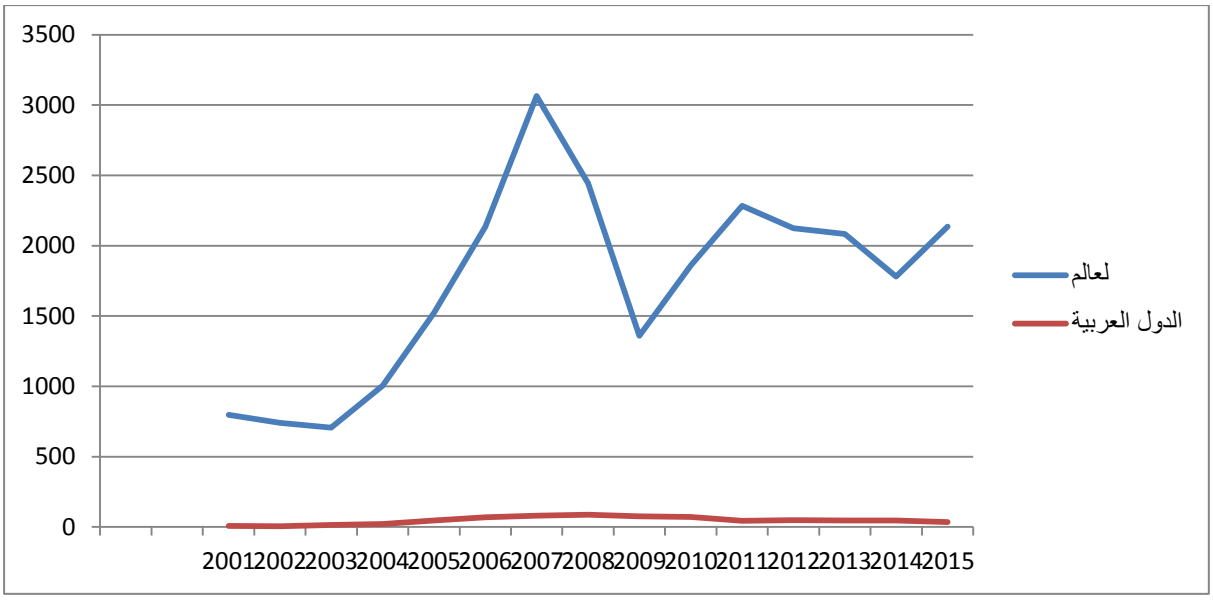

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05).

ثانيا: حصة الدول العربية من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (2001-2015).

عند مقارنة حصة الدول العربية إلى اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نجد أن حصة الدول العربية ضعيفة في جميع سنوات الدراسة (2001-2015)، حيث بلغت نحو 6.21 مليار دولار عام 2001 وما نسبته 3.90% من اجمالي حصة الدول النامية، ثم انخفضت عام 2002 لتسجل قيمة بلغت نحو 5.75 مليار دولار وما نسبته 3.73% من اجمالي حصة الدول النامية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06) : حصة العالم العربي إلى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حصة الدول النامية	159	154	162	217	302	405	548	627	426	624	735	669	745	675	648
حصة الدول العربية	6.21	5.75	14	21	46	69	81	88	76	70	44	48	45	45	35
النسبة (%)	3.90	3.73	8.64	9.67	15.23	17.03	14.78	14.03	17.84	11.21	9.98	6.86	6.04	6.66	5.40

Source : databank. Worldbank.org, page consulted on : 14/05/2017.

وفي عام 2003 إلى غاية 2008 حصة حصة العالم العربي إلى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نحو 88 مليار دولار أي زيادة بمقدار 82.25 مليار دولار مقارنة بعام 2002، حيث سجلت نسبة بلغت 14.03% من أجمالي حصة الدول النامية عام 2008، لتتراجع مرة أخرى حصة الدول العربية خلال السنوات 2009 إلى 2011 لتبلغ حوالي نحو 44 مليار دولار عام 2001 وما نسبته 5.98% من اجمالي حصة الدول النامية، ليرتفع عام 2012 حيث سجل قيمة بلغت حوالي نحو 48 مليار دولار وما نسبته 7.17% من اجمالي حصة الدول النامية، لتبقى على حالها خلال السنوات 2013 و2014 حيث بلغت نسبة 6.66% من اجمالي حصة الدول النامية، أما عام 2015 فسجل انخفاض حيث بلغ حوالي نحو 35 مليار دولار وما نسبته 5.40% من اجمالي حصة الدول النامية، حيث نلاحظ تراجع حصة الدول العربية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2008 وذلك بعدما عرفت تحسنا معتبرا خلال ذلك العام مقارنة بإجمالي حصة الدول النامية.

الشكل رقم(04): الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية والدول النامية خلال الفترة (2001-2015)

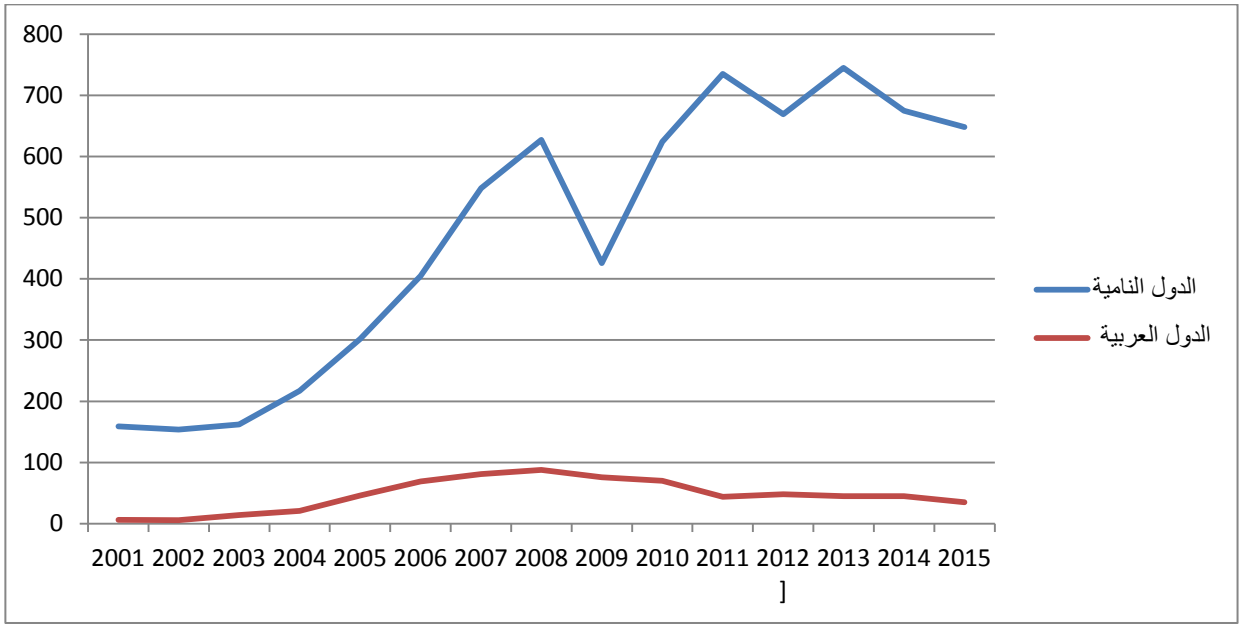

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06

المطلب الثالث: تقييم أداء الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

توجد العديد من مؤشرات قياس أداء الدول ومقدرتها عل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنتطرق في هذا المطلب إلى المؤشر المعتمد من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالإضافة إلى مؤشر حصة القطر إلى الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الأول: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

لقياس الأداء الفعلي للدول العربية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم التركيز على ثلاث متغيرات وهي[1]:

– لوغاريتم متوسط رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث الأخيرة اللجوء إلى متوسط قيمة المتغير يقلل من أثار تقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات التي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، أما تحويل متوسط القيمة باستعمال اللوغاريثم فيمكننا الحد من تباين نطاق قيم البيانات المتعلقة بالأرصدة، ومراعاة لأهمية المتغير في رصد الأداء الفعلي أعطية له وزن ترجيحي يساوي 80%.

– متوسط حجم الصفقات الاندماج والتملك كبائع ومشتري خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوزن ترجيحي 10%.

– متوسط عدد المشاريع المصنفة ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في البلد المضيف خلال الثلاث سنوات الأخيرة بوزن ترجيحي 10%.

بعد تنميط المكونات الفرعية لمؤشر الأداء تمت عملية التجميع بناء على الأوزان الترجيحية المعلنة سابقا باعتماد طريقة التجميع الهندسي لتفادي مبدأ التعويض الضمني الكامل بين المكونات الثلاثة، باعتبار الفوارق في أوزانها الفرعية وفقا لأهميتها المفترضة في تكوين مؤشر الأداء المركب، وحلت الدول العربية في المرتبة قبل الأخيرة ب 24.2 نقطة عام 2012 بالتساوي مع مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤشر الأداء الفعلي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية[2]، وحلت الدول العربية في المرتبة قبل الأخيرة ب 26.2 نقطة عام 2013 مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى حسب نتائج مؤشر الأداء الفعلي في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية لعام 2013.[3]

[1] المؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص91.

[2] المؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2012،ص 80.

[3] المؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014 بتصرف.

نفس الشيء بالنسبة لسنة 2014 حيث حلت الدول العربية في المرتبة قبل الأخيرة وب 25.3 نقطة مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى حسب نتائج مؤشر الأداء الفعلي في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية لعام 2014[1].

الشكل رقم(06): متوسط قيمة مؤشر الأداء الفعلي حسب المجموعات الجغرافية لعامي 2014 و2015

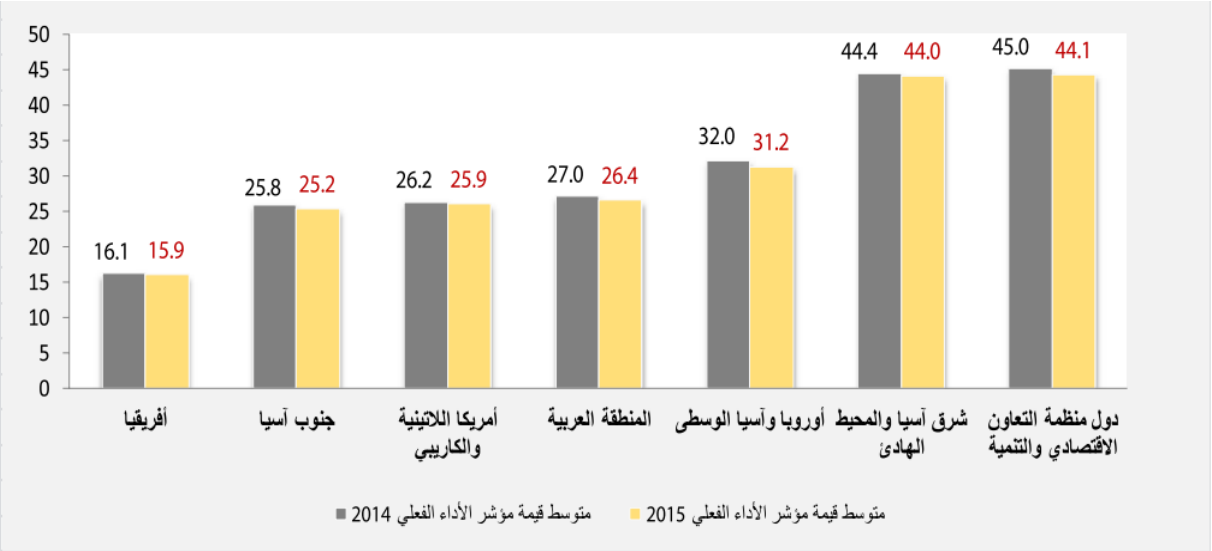

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص92.

يوضح الشكل رقم (06) أن الدول العربية قد حلت في المرتبة الرابعة ب26.4 نقطة مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى حسب نتائج مؤشر الأداء الفعلي في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية لعام 2015، في حين تصدرت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترتيب المجموعات بقيمة 44.1 نقطة تليها مجموعة شرق أسيا والمحيط الهادي بفارق 0.1 نقطة فقط ثم مجموعة أروبا وأسيا الوسطى بقيمة 31.2 نقطة[2]، وعند الرجوع إلى ترتيب دول العالم حسب قيمة مؤشر الأداء الفعلي يتبين أن دولتين عربيتين استطاعتا المتوقع في الثلث الأعلى لترتيب الدول عام 2015، هما الامارات (في المرتبة 11 عالميا) والسعودية (في المرتبة 32 عالميا)، وثماني دول عربية جاء ترتيبها من ضمن الثلث الثاني (بين المراتب من46 إلى 65).

[1] المؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2014ص93.

[2] المؤسسة العربية لضمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2015،ص92.

هذا وعند التركيز على الأداء الفعلي لدول المنطقة العربية مقسمة حسب المجموعات الجغرافية المعتمدة في التقرير، وتأكيدا لما تم ابرازه من تفوق لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث قيمة مؤشر ضمان للجاذبية أي مؤشر الأداء المتوقع أو المحتمل، تتصدر هذه المجموعة كذلك مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء الفعلي بمتوسط 32.1 نقطة (الشكل رقم 07) عام 2015 وذلك على الرغم من تباين الأداء داخل المجموعة حيث احتلت الامارات صدارة الترتيب ضمن مجموعة الدول العربية ثم السعودية في المرتبة الثانية عربيا في حين تأتي قطر في المرتبة السادسة والبحرين في المرتبة التاسعة وسلطنة عمان في المرتبة العاشرة والكويت في المرتبة الحادية عشر على مستوى 16 دولة عربية، وعلى غرار مؤشر الأداء في المنطقة العربية ككل سجلت المجموعات العربية تراجعا طفيفا في أدائها تراوح بين 1% بالنسبة لدول المغرب العربي و 2.3% بالنسبة لدول الأداء المنخفض.

الشكل رقم (07): متوسط قيمة مؤشر الأداء الفعلي للمجموعات العربية لعامي 2014-2015.

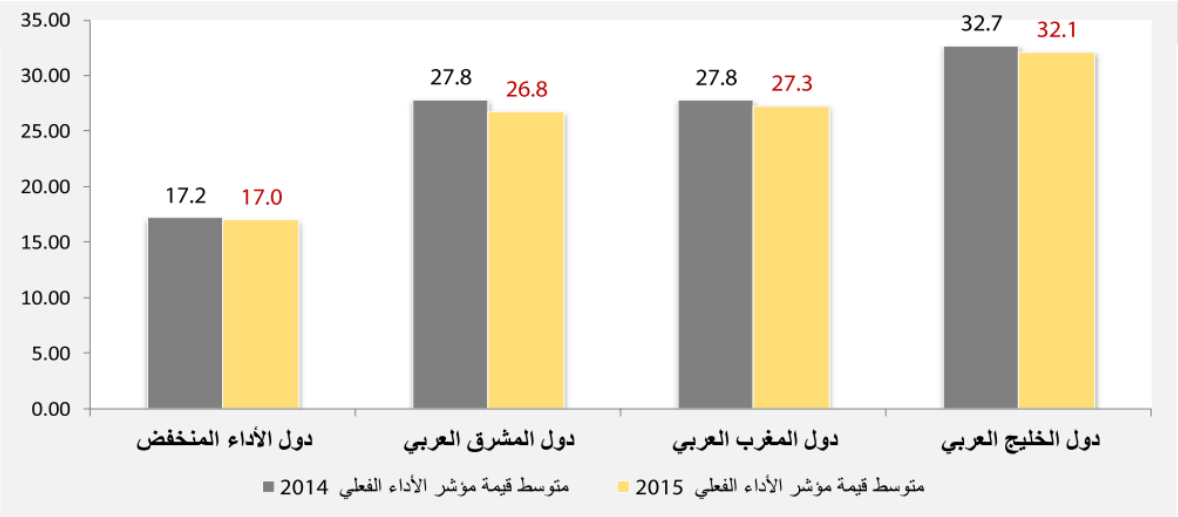

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،ص93.

الفرع الثاني: حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الىGDP

يعتبر مؤشر حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي أحد أهم المؤشرات التي تقدمها بعض المؤسسات الدولية على غرار البنك الدولي في تحديد قدرة دولة أو مجموعة من الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر الجدول الموالي نسبة حصة الدول العربية والدول النامية و المتقدمة والعالم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2001-2015) كانت تأخذ تقريبا نفس الاتجاه العام الصاعد أو النازل مع بعض الاختلاف في القيمة، إذ أنه وفي الوقت الذي نلاحظ فيه تطابق شبه تام بين المعدل العالمي و المعدل المحقق من قبل مجموعة

الدول المتقدمة نلاحظ أن المعدلات التي تحققا الدول النامية والدول العربية كانت منخفضة أو مرتفعة عن المعدل العالمي في معظم سنوات الدراسة، وهو ما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم(05): نسبة حصة الدول العربية والدول النامية و المتقدمة والعالم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى GDP خلال الفترة(2001-2015)

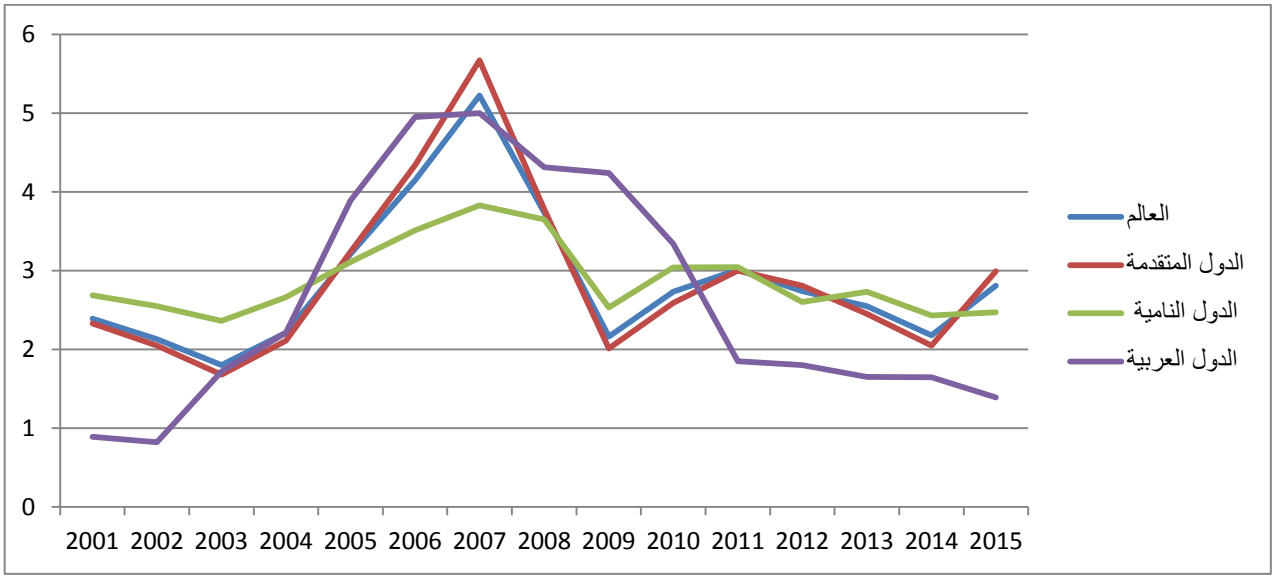

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

كما يظهر من خلال الجدول رقم(07) أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي في بداية العقد الماضي، حيث بلغت 0.89% عام 2001 و 0.82% عام 2002 لتبدأ في الارتفاع بداية من عام 2003 لتبلغ حوالي 1.72%، في حين سجلت أعلى نسبة لها عام2005 عندما بلغت حوالي 5 %.

الجدول رقم (07): نسبة حصة الدول العربية والدول النامية و المتقدمة ن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2001-2015)

الوحدة:% /GDP.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العالم	2.39	2.13	1.8	2.21	3.21	4.15	5.22	3.74	2.16	2.73	3.01	2.74	2.55	2.18	2.81
الدول المتقدمة	2.33	2.05	1.68	2.11	3.24	4.34	5.67	3.78	2.01	2.59	3	2.81	2.45	2.05	2.99
الدول النامية	2.68	2.55	2.36	2.66	3.11	3.51	3.83	3.65	2.53	3.04	3.04	2.6	2.73	2.43	2.47
الدول العربية	0.89	0.82	1.72	2.21	3.89	4.95	5	4.31	4.24	3.34	1.89	1.8	1.65	1.64	1.39

Source : databank. Worldbank.org, page consulted on : 14/05/2017.

على العموم يمكننا القول أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مقبولة فهي فاقت في بعض السنوات المعدل العالمي والمعدلات التي تحققها الدول المتقدمة والدول النامية، ففي عام 2008 بلغت حصة الدول العربية حوالي 4.31%، في حين سجل المعدل العالمي نسبة بلغت حوالي 3.74%، أما الدول المتقدمة فسجلت نسبة بلغت 3.78 %، بينما الدول النامية فسجلت نسبة بلغت حوالي 3.65% من نفس العام. ورغم الانخفاض الحاد لهذا المعدل بالنسبة لمجموعة الدول النامية ومجموعة الدول المتقدمة والعالم ككل في عامي 2008 و2009 على التوالي غير ان مجموعة الدول العربية بقيت تحقق معدلات مقبولة قبل أن تتراجع وتحقق مستويات منخفضة بداية من 2011 إلى غاية 2015 وهي الفترة التي تزامنت وأحداث الربيع العربي وانخفاض حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في اقتصاديات الدول العربية فهو لهذه الدول، كما كان له الدور الكبير في توفير مناصب الشغل وتقليص حجم البطالة ونقل التكنولوجيا وتدعيم التجارة الخارجية وزيادة ايرادات الدول العربية، هناك عدة أسباب عجلت بتوجه الدول العربية الى الاسراع في تبني استراتيجيات مدعمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها الاخفاق التنموي في معظم الدول العربية والتبعية التكنولوجية والاعتماد المفرط على النفط وتبعاته وتفاقم أزمة الديون الخارجية، كما واجه الاستثمار الأجنبي المباشر عدة عقبات ومشاكل منها ما هو متعلق بالبنية الأساسية للدول العربية ومنها ما هو متعلق بالأنظمة الاقتصادية والمالية والتشريعات ومنها ما يرجع أساسا الى المستثمر الأجنبي.

وفي سبيل جذب أكبر كم ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أولت معظم الدول العربية اهتماما بالغا بالاستثمار منها وضع حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب منها الحوافز التمويلية كما ساهمت الدول في رأس المال ومنح ضمانات ومنها الحوافز الضريبية وهناك حوافز أخرى، وبالرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في البلدان العربية وما تضمنه من عديد المزايا والحوافز المقدمة للمستثمرين، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم ترقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة، ذلك أن مناخ الاستثمار في البلدان العربية لا زالت تشوبه العديد من العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار الأجنبية أو المحلية مما أدى إلى ضعف الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي شهدت تطورا كبيرا، حيث حاز الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما واسعا من قبل العديد من الدول في العقود الأخيرة، كما عملت الدول النامية على اجتذابه وذلك على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد الضيف، ومن أجل الظفر بهذه الفوائد تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك باستعمال عدة اجراءات وأدوات لتخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقبل على الاستثمار، ولقد شهدت اقتصاديات الدول العربية ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم، التحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الانتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الانتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والادارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتعميق وتوسيع الترابطات الانتاجية.

وتمر أغلب الدول النامية بمرحلة انتقالية حيث أن أغلب دول المنطقة قد باشرت في اصلاح منظومتها الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ من ابرز مظاهر هذا الاصلاح هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية ، وهذا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المنطقة العربية ورغم التطور الملحوظ في مناخ الاستثمار وزيادة الاهتمام بإقامة المشاريع الاقتصادية والعمل على تحسين الأنظمة والقوانين التي تحكم وتنظم الاستثمار وبالرغم من الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال إلا أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى محدودة وضعيفة نسبيا مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا.

وعلى ضوء ما تم ذكره نستخلص **النتائج** التالية:

1- يعتبر الاستثمار الاجنبي استثمارا مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى شركات الأعمال .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر أحد تدفقات رؤوس الأموال الدولية وبالرغم من تعدد التعاريف المقدمة بخصوصه إلا أنه يعبر عن تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها بصفة مباشرة سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات.

3- يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال منها الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي وعمليات التجميع.

4- من بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر درجة انفتاح الدولة المضيفة على العالم الخارجي.

5- توجه حركة الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الدوافع و التي تقسم إلى دوافع خاصة بالمستثمر مثل الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار و الاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ودوافع خاصة بالدولة المضيفة مثل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها البلدان المضيفة..

6-يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين ميزان مدفوعات الدول العربية، كما يساهم بدرجة كبيرة في احداث نمو اقتصادي.

7- رغم الاصلاحات والتعديلات في قوانين وتشريعات الاستثمار ومحاولات توفير مناخ استثماري ملائم في المنطقة العربية إلا أن حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى منخفضة ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب.

8- إن هشاشة حصة الدول العربية مجتمعة من الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف مساهمته فيها لا يحجب تفوق عدد محدود منها واحتلالها الصدارة على مستواها وهي مجتمعة.

على أساس النتائج التي تم استخلاصها وذكرها بإيجاز، يمكننا أن نقدم بعض التوصيات التي تخص الدول العربية مجتمعة، وهذه **التوصيات** نوجزها فيما يلي:

1- على الدول العربية مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة، لاسيما من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسات ملائمة.

2- عدم التركيز على الحوافز التي يمكن أن يمنحها أي قطر من الأقطار المنافسة، وبالتالي فان الحوافز الضريبة وتدني الأجور لم تعد حوافز كافية لوحدها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- أهمية دور مؤسسات الترويج في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمية أن يكون العاملون فيها على قدر عال من الكفاءة المعرفية والتقنية العالية.

4- أهمية توظيف اتفاقيات الشراكة و التكامل الاقتصادي، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- ضرورة الدراسة المتأنية للأثار المكنة للاتفاقيات التجارية في ظل منظمة التجارة العالمية على الاستثمارات الأجنبية.

6- تهيئة المناخ الاستثماري في الدول العربية وذلك نت خلال مرونة القوانين والأطر التنظيمية .

أفاق البحث:

هناك الكثير من الجوانب التي لم نتطرق اليها في دراستنا هذه والتي نعتبرها مواضيع للدراسات وأبحاث لاحقة لذلك نقترح بعض المواضيع للباحثين المقدمين نفس الموضوع أو مواضيع تتعلق بالاستثمار الأجنبي وهي:

- دراسة معمقة حول أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل الأوضاع العالمية السريعة التحول والتطور.
- الاستثمار العربي البيني، مقوماته، معيقاته وأفاقه.
- دور التكتل العربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربية

أولا/ الكتب

1. أبو قحف عبد السلام، "ادارة الأعمال الدولية"، مطبعة الإشعاع الفنبية، مصر، 2003.
2. أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1992.
3. أرلمان جون، "سياسات العلاقات الدولية"، ترجمة خالد قاسم، 2000 .
4. جيل برتان،" الاستثمار الدولي"، الطبعة الأولى، مكتبة الفكر الجامعي، لبنان، 1990.
5. حسب الله محمد أميرة، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر"، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
6. حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الاولى، القاهرة، 2002.
7. حيدر حردان طاه،" مبادئ الاستثمار "دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 1997.
8. خيضر حسان، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
9. رمضان زياد،" مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
10. زكي رمزي، "الاقتصاد العربي تحت الحصار"، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989.
11. الزين منصوري، "تشجيع الاستثمار وأثاره على التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار زاية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
12. السامرائي دريد محمود، "الاستثمار الأجنبي المعيقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
13. سعد الدين عبد الله، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية"، دراسات التنمية العربية : الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.
14. الطاهر نعيم، "دراسات في الواقع العربي التنموي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1998.

15.عبد السلام رضا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007 .

16.عبد السلام شاكر نبيل، "اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، مكتبة عين الشمس، القاهرة،

17.عبد العزيز عجيمية محمد، "التنمية الاقتصادية"، مصر، 2003.

18.عبد الغفار هناء، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية"، بيت الحكمة، بغداد، 2002

19.عبد الفضيل محمود، "مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.

20.عبد المطلب الأسرج حسن، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، الطبعة الأولى، دار القدس للنشر، 2002.

21.عبد المنعم المراكبي السيد،" دول مجلس التعاون الخليجي،"الفجوة بين امكاناتها الاقتصادية وقدراتها المالية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي،الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1998.

22.عبود صموئيل، "خمس مشكلات أساسية لعلم التخلف"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 1984.

23.عجيمية محمد عبد العزيز،" التنمية الاقتصادية"، مصر،2003.

24.علية محمد بشير، "حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الاسلامي"، الطبعة الأولى، دار الكندي، الاردن، 2004.

25.عمر مندور عصام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010.

26.قدي عبد المجيد،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

27.لطفي علي،" دراسات اقتصادية"، الطبعة الثانية، 1999.

28.متولي ابراهيم،" دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي"، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2001.

29.مرسي فؤاد،" مشكلة الاقتصاد الدولي المعاصر"، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر،1980 .

30.النجار سعيد، "الاقتصاد العالمي والبلاد العربيةفي عقد التسعينات"، دار الشروق الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،1998 .

31.نزيه عبد المقصود مبروك،" الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

ثانيا/ المجلات

1. عباس كاظم غفار،" الاقتصاد العربي- مشرات الاداء"، مجلة الوحدة العربية الاقتادية، مجلة قومية تعنى بشؤون الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي، العدد 11، 1994 .
2. عز الدين نديم ايهاب، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، العدد الثاني، 2004 .
3. عليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، ديوان المطبوعات الجامعية، مجلة اقتصاديات دول شمال افريقيا، الجزائر، العدد 02، 2005 .
4. فيفرمان غي، "تسيير الاستثمار الأجنبي: توصيات وتحديرات، مجلة التمويل والتنمية"، 1992 .
5. محمود خليل عطية خليل، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية"، مجلة مصر المعاصرة، العددان437-438، القاهرة، 1997
6. زغيب شهرزاد، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وأفاق"، مجاة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد08، بسكرة 2005.

ثالثا/ التقارير

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2014: البلدان النامية والنظام الدولي العالمي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 2014.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2012 .
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2013.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2014
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2015.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2016.

رابعا/ المذكرات

1. حسين سلمان، "الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية للدول النامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004 .

2. خيالي خيرة، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016 .
3. سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة مقدمة كجزء متطلبات الحصول على شهادة الماجستر في العلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 .
4. لحميرة زينة، "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيحل، 2013-2014 .

خامسا/ الاطروحات

1. بعداش عبد الكريم، "الاستثمار الأجنبي المباشروأثره على الاقتصاد الجزائري"، رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 .
2. صايفي عمار، "أهمية الاستثمار المحفظي في الدول العربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2017 .
3. فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشرفي الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، مارس 2004 .
4. محمود إدلبي منى، "سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات الدول النامية"، رسالة دكتورا، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.

سادسا/ الملتقيات والمؤتمرات

1. حداد أديب، "التكنولوجيا ودورها في التنمية العربية، ندوة مشكلات التنمية ومعيقات التكامل الاقتصادي العربي"، جامعة اليرموك، الأردن، 2013 .
2. خضر بشارة، "دور التكنولوجيا في التنمية العربية"، ندوة مشكلات التنمية ومعيقات التكامل الاقتصادي العربي"، جامعة اليرموك، الأردن .
3. شرف الدين أحمد، "معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر تشخيص الحالة المصرية"، ندوة حول التنسق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، القاهرة، 1995 .

4. العمادي محمد، "النفط والتطور الانمائي"، محاظرة القيت بتاريخ 1981/03/17، في الدورة التدريبية الخاصة بأساسيات صناعة النفط والغازالتي تنظمها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .
5. قويدري محمد، "واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في بعض الدول العربية"، الملتقى العلمي الدولي الثاني، جامعة الاغواط، 2005 .
6. الحاج طارق، "الاستثمار وأنواعه"، 2012.
7. .مجداب بدر عماد ومحي الدين حسين، "المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاد منطقة الشرق الأوسط"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث.

2/المراجع باللغة الأجنبية

1. Annuel de F.M.I 4eme edition .
2. databank.worldbank.org.
3. OCDO ; Définition de références ; detail investissements internationaux 1998.
4. Patrick guillaumont , l'absorption du capital, édition Cujas paris, Sans année d'édition.

الملاحق

الملحق رقم (01) : معدلات النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية والعالم خلال الفترة (2001-2014)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	2.515	2.96	4.055	5.185	4.872	5.544	5.702	3.064	0.028	5.431	4.225	3.426	3.308	**3.428**
الدول المتقدمة	1.531	1.733	2.125	3.216	2.743	3.087	2.751	0.178	-3.423	3.089	1.696	1.191	1.141	**1.832**
الدول النامية والناهضة	3.803	4.527	6.421	7.504	7.253	8.166	8.682	5.825	3.13	7.451	6.323	5.211	4.976	**4.626**
العالم العربي	3.09	2.96	5.34	6.29	5.542	7.64	6.177	5.86	3.189	4.84	-0.17	9.98	2.88	**1.41**

االمصدر: صايفي عمار، مرجع سبق ذكره، ص244.

الملحق رقم (02): الحساب الجاري للمجموعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2014)

المصدر: صايفي عمار مرجع سبق دكره، ص247.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدول المتقدمة	-0.88	-0.82	-0.726	-0.6	-1.043	1.144	-0.85	-1.343	-0.19	0.006	-0.109	-0.02	0.42	0.403
الدول النامية والناهضة	0.858	1.367	2.081	2.467	4.053	4.892	3.825	3.478	1.318	1.249	1.487	1.286	0.615	0.522
العالم العربي	4.54	3.341	3.91	2.78	5.97	9.415	5.116	6.124	-1.19	2.83	5.59	3.42	1.29	-3.43

تناولنا في هذه الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية هع ابراز أهم الظروف المميزة للاستثمار الأجنبي في الدول العربية، حيث توصلنا الى أنه خلال السنوات الأخيرة تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ وهدا راجع الى زيادة الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار بفضل أثاره الايجابية على الاقتصاد للدول المضيفة .

كما توصلنا الى أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي ضعيفة جدا مقارنة بالإجمالي المتدفق عالميا، هذا ما يستدعي من الدول العربية ضرورة استكمال الاصلاحات وإعادة النظر في الحوافز المقدمة لجلب هذا النوع من الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في الدول العربية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار.

Dans cette étude nous avons étudié l'importance d'investissement étrangère direct dans les états arabes et nous révélant la circonstance qui distingue l'investissement aux pays arabes.

Nous avons concluons que dans les dernier années l'investissement étrangère direct marègue une augmentation visible à causa de l'importance de ce dernier aussi que nous avons trouvé que la portion des payes arabas dans l'flux de l'investissement étrangère direct est très fabule eu parallèle de l'afflux international global. Et pour ça las payes arabes doivent compléter leurs réformes et rétros la stratégie qui facilite l'attrape et investisseurs étrangères.

Mots clés: investissement étrangère ; investissement étrangère direct l'investissement dans les pays arabes ; l'afflux de l'investissement étrangère le climat de l'investissement.